مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جنيف

# التقرير السنوي للأونكتاد لسنة ٢٠٠٠

أعدته أمانة الأونكتاد

الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠١

UNCTAD/EDM/19
(A) GE.01-52786

**ملاحظة**

تـــتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن المرجو التنويه بذلك، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي توجيه نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي:

UNCTAD secretariat at: Palais des Nations, CH-1221 Geneva 10, Switzerland.

يمكن الرجوع إلى هذا التقرير على شبكة "الإنترنت" على العنوان التالي:

http://www.unctad.org

## المحتويات


رسالة موجهة من الأمين العام للأونكتاد ..... ٥

**الفصل** **الصفحة**

**الأول- أهم الأحداث الحكومية الدولية ..... ٦**

ألف- الأونكتاد العاشر ..... ٦

باء- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً ..... ٩

**الثاني- المداولات الحكومية الدولية المنتظمة..... ١١**

ألف- مجلس التجارة والتنمية..... ١١

باء- لجان مجلس التجارة والتنمية ..... ١٣

جيم- سلسلة محاضرات بريبيش..... ١٥

**الثالث- التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات ..... ١٧**

**الرابع- مبادرات لتعزيز الروابط مع المجتمع المدني ..... ٣٠**

**الخامس-المنشورات السنوية ..... ٣١**

ألف- تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠ ..... ٣١

باء- تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٠..... ٣٢

جيم- تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٠ ..... ٣٣

دال- منشورات أخرى..... ٣٤

**المرفقات**

المرفق الأول - أعضاء الأونكتاد ..... ٣٦

المرفق الثاني - الهيكل التنظيمي للهيئات الحكومية الدولية ..... ٣٩

المرفق الثالث- الأمانة..... ٤٠

المرفق الرابع- إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية..... ٤١

المرفق الخامس- مؤتمرات الأونكتاد ..... ٤٤

المرفق السادس- الميزانيات والموظفون ..... ٤٦

المرفق السابع - منشورات مختارة للأونكتاد، ٢٠٠٠ ..... ٤٩

## رسالة موجهة من الأمين العام للأونكتاد

شهدت السنة الأولى من القرن الجديد اشتراك الأونكتاد في نشاطين هامين اثنين ستكون لهما انعكاسات في المستقبل القريب. وهذان النشاطان هما الدورة العاشرة للأونكتاد (الأونكتاد العاشر) الذي انعقد في مدينة بانكوك في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً الذي انعقد في مدينة بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١.

وليس من باب المبالغة القول إن الأونكتاد العاشر كان بمثابة نقطة تحول في المناقشات الدولية المتعلقة بالتنمية. فالاحتمالات والآثار الناجمة عن الاتجاه الحالي صوب العولمة وما تثيره من قلق سيطرت على المناقشات التي دارت في الأونكتاد العاشر وانعكست في برنامج العمل الذي اعتمده. والأهم من ذلك أن الأونكتاد العاشر شهد بداية لتلاق جديد في وجهات النظر يشدد على أهمية البُعد الاجتماعي في عملية العولمة والحاجة إلى الحرص على أن تكون هذه العملية ظاهرة متسمة بالشمول ويمكن أن تنفع البلدان النامية، خاصة أفقر هذه البلدان.

وهذه الملاحظة تقودني مباشرة إلى القضية المهمة التي عالجها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً في بروكسل. فأقل البلدان نمواً تواجه أكبر تحد في أزمنتنا هذه ألا وهو التحدي المتمثل في استئصال شأفة الفقر عن طريق التنمية المستدامة. فسيتعين وضع إصلاحات جذرية للسياسات العامة وتوفر دعم دولي قوي لتحقيق هذه الغاية. لكن المؤسف هو أن التقدم الذي أحرز خلال العقدين الماضيين لا يبعث على التفاؤل. فنحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى حلول ملموسة وذات توجه عملي. وقد وضعنا هذه الأهداف نصب أعيننا عندما أعددنا العدة للمؤتمر. وقدمنا مشروع برنامج عمل للمناقشة وللتفاوض عليه في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وهذا التقرير يصف أهم سمات التحضيرات التي وضعت للمؤتمر أثناء العام ٢٠٠٠.

كما يبرز هذا التقرير أنشطة الأونكتاد بوصفه مؤسسة قائمة على أساس المعرفة وعضو في أسرة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق طرح الأونكتاد على بساط المناقشة أفكاراً جديدة ونهجاً لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو أأمن. وهذا النوع من العمل عنصر مكمل لا غنى عنه لعملية بناء توافق الآراء والمفاوضات الدولية وأنا مسرور لملاحظة كون أنشطتنا في هذا الصدد حظيت بترحيب الدول الأعضاء والمجتمع المدني على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك يقيّم هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعنا بها أثناء السنة الماضية. وهو لا يدعي أنه يوفر سرداً كاملاً وشاملاً لكل الأنشطة بل هو يحاول أن يبين الاتجاه الذي نسير فيه في سبيل الوفاء بولايتنا. ولذلك فإن الوزن النسبي الذي يعيره التقرير لمختلف الأنشطة الموصوفة فيه يعكس الطريقة التي يتبعها الأونكتاد في حشد ما لديه من موارد محدودة لمعالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الدولي في الفترة القادمة. والتقرير، بهذا المفهوم، يُعنى أساساً بأنشطة ماضية إلا أنه ينطوي ضمناً على محتوى تطلعي أنا آمل أن يشد اهتمام من يقرؤه.

## الفصل الأول

# أهم الأحداث الحكومية الدولية

## ألف – الأونكتاد العاشر

كان الأونكتاد العاشر أول تجمع اقتصادي دولي كبير تشهده الألفية الجديدة. وقد التأم في مدينة بانكوك بتايلـــند في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير وكانت سمته البارزة الدعوة الحارة الصادرة عنه لمساعدة من هم عرضة للتهميش بمفعول الاقتصاد العالمي. وقد حضر هذا المؤتمر الذي دام أياماً ثمانية نحو ثلاثة آلاف من الوزراء وكـــبار المســـؤولين الحكوميـــين من الدول الأعضاء في الأونكتاد بجانب ممثلي المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وغير ذلك من قطاعات المجتمع الدولي بما في ذلك الجهات العلمية والقطاع الخاص.

وقد حضرت المؤتمر وفود من ١٥٩ دولة من الدول الأعضاء الـ ١٩٠ منها ١٠٦ من الوفود التي قادها وزراء و١٦ مـــن الوفـــود الـــتي قادها رؤساء دول أو حكومات من البلدان النامية . وقد ترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة في تايلند، الدكتور سوباخي بانيتشباكدي، الذي سيصبح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٢.

وكـــان موضـــوع المؤتمر هو "تطبيق دروس الماضي لتحويل العولمة إلى أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب" وقد بحث السياسات والأطر المؤسسية التي شكلت العملية الإنمائية بغية صياغة استراتيجيات وسياسات من شأنها أن تخلق توافقاً جديداً في الآراء فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول الأدوات الضرورية للتنمية.

وكان هناك تسليم عام بأن العولمة برغم كونها أوجدت فرصاً وتحديات في آن واحد إلا أن تأثيرها كان مزدوجاً وبعض البلدان المنخفضة الدخل يتهددها خطر الإقصاء من النظام الاقتصادي العالمي. وفي بانكوك أشار ممثـــلو العديد من البلدان النامية مراراً وتكراراً إلى مصاعب إدارة عملية التنمية في بيئة اقتصادية دولية متسارعة العولمة والتغيير. ولاحظوا أن التحرير والعولمة زادا من نواحي عدم التيقن في الاقتصاد العالمي وهما بصدد تقويض التماســـك الاجـــتماعي والقيم التقليدية والتنوع الثقافي. وهذا يجعل من الأهمية الملحة بمكان وضع عملية شفافة لاتخـــاذ القرارات في كافة المؤسسات الدولية وإشراك البلدان النامية في هذه العملية. كما تدعو الحاجة إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وقابل للتنبؤ به.

وكـــان هـــناك أيضـــاً تســـليم على نطاق واسع بالحاجة إلى تجاوز النهوج التقليدية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بل والخروج على هذه النهوج. وعت الوفود إلى إعادة التفكير في استراتيجية إنمائية في سياق العولمـــة وإلى استعراض للمبادئ التي تحكم التعاون الدولي. لأنه إذا ما أُريد إدارة العولمة بشكل أفضل لزم إيجاد نظام عالمي جديد غايته تصحيح آثار إخفاقات الأسواق والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر تهميش الاقتصادات الأضـــعف. ولتحقيق هذه الغاية من الأهمية بمكان الموازنة بين المصالح التي يزاحم بعضها البعض واجتناب برامج العمل التي تقوم على أُسس أيديولوجية.

**الأحداث التي شهدها المؤتمر**

بالإضـــافة إلى المداولات الحكومية الدولية ومختلف المناقشات التفاعلية والأنشطة الفكرية والأشطة التي اضـــطلعت بهـــا المنظمات غير الحكومية شهد الأونكتاد العاشر تنظيم جملة من الاجتماعات والأحداث الموازية الأخرى تشمل ما يلي:

- اجـــتماع بـــرلماني نظمـــه الاتحـــاد البرلماني الدولي بدعم من أمانة الأونكتاد يومي ١٠ و١١ شـــباط/فبراير. وقد أصدر المشرعون المائة وثلاثون من ٥٣ بلداً إعلاناً بشأن القضايا المطروحة على المؤتمر.

- مائدة مستديرة رفيعة المستوى ضمت رؤساء الوكالات والبرامج والمؤسسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير. وقد التأمت هذه المائدة المستديرة بوصفها مساهمة في ألفية الجمعية العامة للأمم المتحدة وكخطوة صوب تحقيق المزيد من الاتساق بين هيئات الأمم المتحدة التي تعنى بالقضايا الاقتصادية.

- اجتماع كرس لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا نظمته، في ١٥ شباط/فبراير، أمانة الأونكـــتاد وغـــرفة التجارة الدولية. وعلى العكس من الإحساس العام السائد بخصوص المناخ الاســـتثماري في أفريقيا دعا المشاركون في هذا الاجتماع إلى اتباع نهج أدق يستند إلى دراسة استقصـــائية أجراها الأونكتاد بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية وتكشف عن وجود مشاريع استثمارية ناجحة وأُطر لسياسة استثمارية في مجموعة من البلدان الأفريقية.

- نقاش تفاعلي دار بين رؤساء المنظمات الدولية قبيل انعقاد الجلسات العامة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير. والمتحدثون الرئيسيون هم التالية أسماؤهم: السيد ميشيل كامبيسوس، المدير العام، صندوق النقد الدولي؛ السيد أنريكه إيجليسياس، رئيس مجلس التنمية المشترك بين البلدان الأمـــريكية؛ السيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولي، والسيد جيمس ولتنسون، رئيس البنك العالمي. وركزت المناقشات على الاستجابات المؤسسية لتحديات العولمة.

- اجـــتماع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً التأم يوم ١٣ شباط/فبراير. تناول الوزراء نواحي قصـــور البيئة الاقتصادية الخارجية وما تفرضه من قيود على الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً.

- مائدة مستديرة بحضور رؤساء اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة عُقدت في ١٤ شباط/فبراير، وبحـــثت الـــتجارب الإنمائية لترتيبات اقتصادية إقليمية شتى في بلدان نامية وبلدان مارة بمرحلة انتقالية.

- العرض المقدم في ١٦ شباط/فبراير لبرنامج عالمي مشترك بشأن العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة نظمته أمانة الأونكتاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكانا قد تعاونا عليه مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وانطلق هذا البرنامج في

عـــام ١٩٩٨ وكان الغرض منه تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة اندماجها في الاقتصاد العـــالمي بطريقة تحقق النمو العالي والمستدام ويخلق فرص العمل ويستأصل شأفة الفقر على حين يقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر عدم الاستقرار والتهميش.

- مـــائدة مستديرة حضرتها مجموعة من أصحاب المشاريع من البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحـــلة انتقالية في ١٨ شباط/فبراير. وقدم المشاركون في هذه المائدة المستديرة سرداً لتجاربهم وتطرقوا لمسألة "البعد البشري للتنمية" فأبدوا وجهات نظرهم حول أنواع التدخل الحكومي التي تثبت روح المبادرة وتلك التي تمكن المبادرات الاقتصادية الفردية من الانطلاق.

- منـــتدى القـــادة الـــذي نُظـــم في ١٩ شـــباط/فبراير بمشاركة رؤساء أو نواب رؤساء الدول والحكومات. ومثلت في هذا المنتدى تايلند بجانب حكومات أوغندا وبيرو والجزائر والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والمغرب وموزامبيق. وأطلع هؤلاء القادة السياسيون على خبراتهم وآرائهـــم فـــيما يتعلق بالعولمة والتنمية وفيما يخص سبل الحؤول دون المزيد من تهميش البلدان النامية من الاقتصاد العالمي.

### *المؤتمر الخامس للرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار*

نظـــم الأونكتاد، بالتعاون مع الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار ومجلس الاستثمار في تايلند المؤتمر الســـنوي الخـــامس للرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار خلال الأونكتاد العاشر وهذه الرابطة التي هي أكبر منـــتدى عـــالمي لتبادل أفضل للممارسات وبناء الشبكات فيما بين المهنيين المختصين بتشجيع الاستثمار تساعد الأعضـــاء فيهـــا على تحسين عملهم وتوسيع نطاق شبكاتهم مع غيرهم من المؤسسات ودوائر الأعمال التجارية الدولية. وقد استضاف الأونكتاد أمانة الرابطة منذ إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٩٥.

وقـــدم الأونكتاد منشوره المعنون "أفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار: دراسة استقصائية لوكالات تشجيع الاستثمار عام ٢٠٠٠. ونتائج هذه الدراسة الاستقصائية ستتيح لوكالات تشجيع الاستثمار أداة لتحسين خدماتها المقدمة إلى المستثمرين والزيادة في شفافية العملية الاستثمارية وتعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة.

### *خطة عمل الأونكتاد وإعلان بانكوك*

أسفرت المفاوضات المكثفة عن توافق في الآراء بشأن العديد من أكثر القضايا الاقتصادية والإنمائية إثارة للجدل المدرجة في جدول الأعمال العالمي. وأفضت المداولات الحكومية الدولية في الجلسة العامة وداخل اللجان إلى اعـــتماد خطـــة العمل التي واءمت بين ولاية الأونكتاد وبين الاقتصاد العالمي الجديد وما يثيره من تحديات. واعتمد المؤتمر أيضاً إعلان بانكوك (انظر المرفق الرابع).

وتسلم خطة العمل بأن البلدان النامية تواجه اختلالات تشوب النظام التجاري الدولي يجب التصدي لها عـــلى سبيل الاستعجال بدعم من أمانة الأونكتاد. وتمنح خطة العمل الأونكتاد ولاية أقوى للإسهام في إصلاح النظام المالي الدولي على ضوء التحليل للأزمة التي حدثت في جنوب شرقي آسيا والذي حظي باحترام كبير.

ويعيد إعلان بانكوك التأكيد على الأونكتاد بوصفه "جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة على صعيد المعالجة المتكاملة للتنمية وللقضايا المترابطة في مجال التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة" ويذكر أنـــه "يمكن أن يساهم عمل الأونكتاد في تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص، وأن يشكل حواراً مفتوحاً ومنتظماً حول مختلف المسائل التي ترتبط بالتنمية والتي تحظى باهتمام عالمي بين الشركاء في عملية التنمية، بمـــن فيهم القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين. وينبغي له أن يسعى إلى إقامة هذا الحوار المفتوح من أجل المساعدة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين".

## باء – مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً

### *اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية*

عقـــدت اللجـــنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر دورات ثلاث أولاها في تموز/يوليه ٢٠٠٠ حينما اتفقت على مشروع جدول الأعمال المؤقت الواجب أن يقره المؤتمر فضلاً عن مشروع نظامه الداخلي.

### *الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء*

نظمـــت أمانة المؤتمر اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء في كل من أديس أبابا وكاتماندو، ونيامي، أثناء عام ٢٠٠٠ استضافتها حكومات بلدان هذه العواصم. ونُظمت هذه الاجتماعات بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي. ونظرت الاجتماعات في تمويل النموّ والتنمية والتجارة والوصول إلى الأسواق والقدرة التوريدية فضلاً عن الحكم السديد والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة وأداء الخدمات المجتمعية في أقل البلدان نمواً.

### *الفريق الرفيع المستوى المعني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات*

قام السيد ريكوبيرو بوصفه الأمين العام للمؤتمر بإنشاء هذا الفريق الذي عقد ثلاثة اجتماعات أثناء عام ٢٠٠٠. وتمثلت ولايته في تقييم أهم العراقيل التي تعترض سبيل الإعمال الفعال لأهداف برنامج العمل لصالح أقل البـــلدان نمواً في التسعينات. واقترح الفريق استراتيجيات جديدة لتمكين أقل البلدان نمواً من اتباع مسار للتنمية المستدامة.

### *المشاورات الثانية والثالثة المشتركة بين الوكالات بشأن العملية التحضيرية للمؤتمر*

بالـــنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه المنظمات الدولية ذات العلاقة بالموضوع في الإعداد للمؤتمر عُقدت مشـــاورات مشـــتركة بـــين الوكالات لاستعراض مساهمتها في العملية وإعداد مقترحات بالاستناد إلى المواضيع

والمواضيع القطاعية التي اقترحتها أمانة المؤتمر. وعُقدت المشاورات الأولى في عام ١٩٩١ وتبعتها مشاورات أخرى في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٠.

### *الدعوة والترويج للمؤتمر*

بالـــتعاون الوثيق مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة وضعت أمانة المؤتمر استراتيجية للاتصال تخص المؤتمر وتم التشديد في هذه الاستراتيجية على زيادة الوعي في أقل البلدان نمواً وتعبئة المشاركة الشعبية وبناء الـــثقة؛ وركزت، في البلدان المانحة، على تنمية الوعي العام والمعرفة الموضوعية بالقضايا مع تعبئة الدعم السياسي الأكبر والموارد اللازمة للعمل.

### *اجتماع خاص لوزراء أقل البلدان نمواً*

انعقـــد اجتماع خاص، ترأسه وزير خارجية بنغلاديش يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في مدينة هافانا في قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ وأوصى الوزراء بعقد اجتماع وزاري رفيع المستوى قبيل انعقاد المؤتمر لتبادل الآراء وتنسيق مواقف بلدانهم من القضايا المطروحة على المؤتمر. والتمس الوزراء مساعدة الأمين العام للمؤتمر في تأمين الجوانب التنظيمية والموضوعية لاجتماعهم هذا.

## الفصل الثاني

# المداولات الحكومية الدولية المنتظمة

### ألف – مجلس التجارة والتنمية

عقد مجلس التجارة والتنمية المتألف من ١٤٥ عضواً دورته الخريفية التي مدتها أسبوعان في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر واعتمد تقريره في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

ومجلس التجارة والتنمية، الذي هو مجلس إدارة الأونكتاد، يجتمع في جنيف في الفترات الفاصلة ما بين دورات المؤتمر. وهو مفتوح لكافة الدول الأعضاء ويضم في الوقت الراهن ١٤٤ عضواً (انظر المرفق الأول). والمجلس:

- يؤمن الاتساق العام بين كافة أنشطة الأونكتاد؛
- يستعرض أولويات عمل الأمانة وأنشطة التعاون التقني؛
- يكفل التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى؛
- يبحث الترابط والاتجاهات الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية؛
- يستعرض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للتسعينات ومساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا.

وتنعقد الدورات العادية كل خريف لمدة تصل إلى عشرة أيام عمل. ويكرس يوم واحد لمناقشة علنية لقضية من قضايا السياسة العامة بمشاركة كبار المسؤولين وأهم رجال الأعمال والمفكرين وغيرهم من الشخصيات العامة.

ويجتمع المجلس مرات تصل إلى ثلاث في السنة ليوم واحد في دورة تنفيذية ليعالج قضايا السياسة العامة الملحة فضلاً عن المسائل الإدارية والمؤسسية.

وكرر الأمين العام للأونكتاد، في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الالتزام الصارم بتشجيع مؤتمر معني بأقل البلدان نمواً يستهدف بحق تحقيق النتائج: "إن جهودنا الجماعية الجارية داخل الأمانة موجهة صوب تحقيق حصيلة تتمشى مع ما يتحتم أخلاقياً من مزيد التضامن مع البلدان الأضعف والأكثر عرضة للتأثر في عالمنا هذا ألا وهي أقل البلدان نمواً".

ولاحظ المجلس أن الوفاء بالالتزامات المذكورة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات "لم ترق إلى مستوى التوقعات" وأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان واصلت تدنيها. وقد شدد، عند قيامه بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على أهمية صياغة أهداف كمية وقابلة للتنفيذ ودعا إلى مشاركة كافة أصحاب المصلحة مشاركة كاملة في عملية تحضيرية شفافة وإلى تبني هذه العملية.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد لصالح التنمية في أفريقيا حث المجلس على التعاون الدولي الأوثق لكفالة ما يكفي من الاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية. وحث على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفير المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن ناحية أخرى أقترح وجوب أن تحل التدفقات الرأسمالية الخاصة والوفورات المحلية، في الأجل الطويل، محل التمويل الرسمي الواجب إدماجه في نهج إنمائي شامل بما في ذلك الحد من الديون وتخفيف عبئها. وخلص المجلس إلى أن مزيد العمل على فتح سبيل الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية ونقل التكنولوجيا من شأنه أن يساعد بصورة محسوسة نهجاً كهذا. ولكي يتسنى للبلدان النامية اغتنام فرص الوصول إلى الأسواق التي تتاح لها يجب تطوير القدرات الإنتاجية والحد من العوائق التي تفرض على العرض.

ووافق المجلس في جملة أمور على أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً وإنشاء هيئة استشارية لإسداء المشورة إلى الأمين العام للأونكتاد، وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وتلخص هذه الفقرة ولاية الأونكتاد فيما يخص بناء القدرات وتدريب المسؤولين عن اتخاذ القرارات في البلدان النامية.

كما أثنى المجلس على اضطلاع الأونكتاد بالتعاون التقني "بأعلى مستوى كمي له" في عام ١٩٩٩، وطلب من المانحين الزيادة في مساهماتهم في الصندوق الاستئماني لغرض ذلك التعاون. وقد أيد إنشاء كيان لا يتوخى الربح يتمثل في اتحاد دولي للنقاط التجارية ينقل إليه نظام الفرص التجارية الإلكتروني للأونكتاد؛ وحث على اتخاذ خطوات لتمويل اشتراك خبراء من البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في اجتماعات الأونكتاد.

وانتخب المجلس السفير كاميلو رايس رودريغيز من كولومبيا رئيساً له ليحل محل السفير فيليب بييتي من فرنسا.

### *الجزء الرفيع المستوى (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)*

ترأس هذا الجزء الدكتور سوباشاي بانيشباكدي، نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة في تايلند ورئيس الأونكتاد العاشر وفر فرصة لتبادل قيم للآراء أثناء مناقشة مزايا وعيوب النزعة الإقليمية. وبحث أثر تعزيز وتكثيف عمليات التكامل الإقليمي في التدفقات المالية والاستثمارات وتطوير المشاريع ومساهمتها في تحرير التجارة وتوسيعها. ومن بين المشاركين في هذا الجزء لونغ يونغتو، نائب وزير التجارة (الصين)؛ هاينر فلاسبيك، النائب السابق لوزير المالية (ألمانيا)؛ مايك مور المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والأستاذ مايكل بورتر، من كلية العلوم التجارية بجامعة هارفرد.

### *الذكرى السنوية العاشرة لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد*

كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد استضاف المجلس حلقة نقاش بشأن القضايا الرئيسية المقبلة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وناقش المشاركون في الفريق البعد الاجتماعي (الرد السلبي على العولمة) والحاجة إلى الموازنة بين حقوق وواجبات البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المتلقية فضلاً عن ضرورة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع المحافظة على السياسات ذات التوجه الإنمائي. وساد توافق في الآراء على أن الاستثمار الأجنبي يحل مشاكل ويخلق أخرى وأن الشراكة مطلوبة لكي يتحول الاستثمار إلى عامل يحفز

التنمية الوطنية. وقام غي دي جونكيار، *من الفايننشال تايمز*، بتوجيه مناقشات الفريق الذي ضم جون دانينغ من جامعة ريدنغ وجيفري ساكس من مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد (مداخلة مسجلة مسبقاً).

***الكلمة التي ألقتها السيدة كلير شورت***

ألقت السيدة كلير شورت، وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة كلمة خاصة أمام المجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بشأن العولمة والصحة الأحسن للفقراء. وبينت أن من بين "العقبات الكأداء" التي تعترض سبيل القضاء قضاءً مبرماً على الأمراض المعدية في البلدان النامية ما يتمثل في "قصور الحكومات والنظم الصحية على توفير [الأدوية الأساسية] وجعلها في متناول الفقير". وقالت محذرة إنه "إن لم تركز حكومات البلدان النامية على خفض مستوى الفقر وإدخال الإصلاحات اللازمة تعذّر تحقيق أي تقدم".

ودعت السيدة شورت إلى تطبيق مبدأ التسعير المنصف لتمكين الشركات من بيع الأدوية المبتكرة بسعر يقارب التكلفة في البلدان الفقيرة مع منع استيرادها إلى العالم الصناعي حيث تكون الأسعار أعلى. كما أنها نادت باتباع الترخيص الطوعي للمنتجات المحمية ببراءة لشركات التصنيع المحلية في البلدان النامية لإنتاج كميات من الأدوية رخيصة الثمن وإلى إنشاء صندوق عالمي لشراء اللقاحات يستند إلى تعهد ملزم قانوناً من جانب الجهات المانحة والحكومات بشراء اللقاح بسعر مضمون. ومن الخيارات الأخرى برامج التبرع بالأدوية وتوفير تخفيضات ضريبية لتطوير الأدوية والتمديد في عمر حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للأدوية واللقاحات الجديدة وتعدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص للبحوث. ويتعين على البلدان النامية في الوقت نفسه إزالة الحواجز التجارية والقيود الجمركية وتفادي التأخيرات التي تزيد من تكاليف الأدوية الأساسية بالنسبة للمستهلكين أو تجعل تطوير التكنولوجيا الحيوية محلياً باهظ الكلفة. ويتعين عليها أيضاً النظر في آليات مبتكرة لإيصال المنتجات إلى الفقراء مثل التسويق الشعبي.

**باء – لجان مجلس التجارة والتنمية**

عقدت لجان الأونكتاد الثلاث، في عام ٢٠٠٠، عدة اجتماعات للخبراء كرست لمسائل محددة متعددة.

***هيكل اللجان***

أنشأ الأونكتاد التاسع اللجان الثلاث التابعة للمجلس لإنجاز عمل متكامل على صعيد السياسة العامة كل في ميدان اختصاصه: لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية، ولجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، ولجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وتجتمع اللجان سنوياً لمدة خمسة أيام ويمكنها أن تعقد عدداً من اجتماعات الخبراء يصل إلى عشرة اجتماعات في السنة لبحث المسائل المطروحة بحثاً متعمقاً ولإسداء المشورة التقنية حول قضايا السياسة العامة التي تنظر فيها اللجان (انظر المرفق الثاني).

وعقدت لجنة تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية خلال السنة الاجتماعات التالي ذكرها:

- اجتماع الخبراء المعني بأثر عملية الإصلاح في المجال الزراعي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وطرائق مواجهة شواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (جنيف، ٢٤-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

- اجـــتماع الخبراء المعني بالتجارب الوطنية في التقيد بأطر تنظيمية والتحرر من القيود: أمثلة من قطاع خدمات التشييد وإسهامه في تنمية البلدان النامية (جنيف، ٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

- اجـــتماع الخـــبراء المعـــني بالـــنظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات (جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

- اجـــتماع الخبراء المعني بآثار إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية (جنيف، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)

وتبحث لجنة تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية في كيفية تحقيق أبلغ أثر إيجابي للعولمة والتحرير في التـــنمية المستدامة عن طريق المساعدة في الاندماج الفعلي للبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي.

وخلال السنة عقدت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة الاجتماعات التالي ذكرها:

- اجـــتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من إيجابيات الاستثمار الدولي وكذلك الإقلال من آثاره السلبية المحتملة (جنيف، ١٩-٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

- فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ: تعزيز الشفافية والكشف المالي: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جنيف، ٣-٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

- اجتماع الخبراء المعني بتدابير المنشأ (جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

وتعمـــل لجـــنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة على تعزيز الفهم للاستثمار وتطوير المشاريع وبناء القدرة التكنولوجية ومساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ السياسات في هذا المجال.

وأثناء السنة عقدت لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية الاجتماعات التالية:

- اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة (جنيف، ١٨-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

- اجتماع الخبراء المعني بالعلاقات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات عبر الوطنية لتأمين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (جنيف، ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

- اجـــتماع الخبراء المعني بتنمية وتدريب الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري: دليل الـــنمو مـــع تهيئة إمكانيات خاصة لأقل البلدان نمواً (جنيف، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)

وتـــبحث لجـــنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في طرق صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الفعلية للمشاريع وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

***لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية***

ظل الأونكتاد، منذ عام ١٩٩٣، مسؤولاً عن توفير الخدمة الموضوعية للجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التـــنمية وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واللجنة مكلفة بما يلي: (أ) بحث قضايا العلم والتكنولوجيا وآثارها على التنمية؛ (ب) تعزيز الفهم للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لا سيما فيما يخص البـــلدان الـــنامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية؛ و(ج) وضع التوصيات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنتين.

وأثـــناء ســـنة ٢٠٠٠ عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات أفرقة لمناقشة قضايا محددة معروضة على دورتها الخامسة التي كانت ستنعقد في جنيف في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وأول اجتماع للفريق كرس لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا الإحيائية عقد في طهران (جمهورية إيران الإســـلامية) في الفـــترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان الغرض الأساسي منه هو تحديد الأولويات الرئيســـية والخطـــوات الواجب أن تتخذها البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سبيل بناء قدراتها.

وعقد اجتماع الخبراء الثاني المكرس للقضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الإحيائية في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وتناول هذا الاجتماع القضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الإحيائية.

وعقد اجتماع الخبراء الثالث المعني هو الآخر بالقضايا القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا الإحيائية في تونـــس (الجمهورية التونسية) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وتناول توعية ومشاركة الجمهور في وضع السياسات المتعلقة بالعلوم.

**جيم – سلسلة محاضرات بريبيش**

***الأسواق والسياسة والعولمة: هل يتيسر جعل الاقتصاد العالمي اقتصاداً متحضراً؟***

ألقى أستاذ الاقتصاد في جامعة تورونتو غاري هيلينر المحاضرة العاشرة في سلسلة محاضرات بريبيش فقال إن الاقتصاد العالمي يمكن بل يجب أن يكون اقتصاداً متحضراً عن طريق الحكم السديد على المستوى العالمي ويفيد الأستاذ هيلينر بأن ضرورة أداء الحكومات لوظائفها على المستوى الدولي نتيجة من نتائج الاقتصاد المعولم. وقال الأستاذ هيلينر إن "الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً في عدد ملحوظ من البلدان قد أبرزت الاختلال الاجتماعي والاقتصادي الممكن أن ينشأ عندما تعمل الأسواق بصورة حرة ضمن أطر مؤسسية هشة و/أو غير ملائمة".

وشدد الأستاذ هيلينر على نواحي القصور في النموذج السوقي البحت والنظام السوقي ولاحظ بأن المجتمع يجب أن يسعى، تحقيقاً لمصلحته، إلى لجم قوتهما: "بغض النظر عما يراه الإنسان من رأي في الاقتصاد في التوجه

الســـوقي لا يرغب أحد في أن يقوم مجتمع توجهه السوق كلياً. ومن ثم هناك اتفاق عالمي على ضرورة أن تحكم القوانين والقواعد والمؤسسات عمل الأسواق والسلوك الشخصي وسلوك الشركات".

وأشار إلى أن "إضفاء صبغة التحضّر" على الاقتصاد العالمي تحتاج إلى تغيير متواصل ومستديم وقد يحدث فيما يرجح بشكل تدريجي بدلاً من حدوثه "طفرة واحدة". أنا بالتأكيد لا أرغب في أن أوحي بأن التقدم سيكون سهلاً أو تلقائياً وسوف تكون هناك، بلا شك، نكسات دورية والمرجح أن يحدث التقدم بشكل بطيء في الواقع. ومـــع ذلك أنا فيما يخصني واثق بأن هذا التغيير يمكن أن يحدث بل وسيحدث. وأنا متأكد من أن رؤول بريبيس كان سيحثنا جميعاً، لو أنه كان موجوداً معنا اليوم، على أن نبادر ببذل الجهد".

وانطلقت سلسلة محاضرات بريبيش في عام ١٩٨٢ ونظمها السيد غاماني كوريا الأمين العام للأونكتاد يومئذ إحياء لذكرى الدكتور رؤول بريبيش مؤسس الأونكتاد وأول أمين عام لها.

**محاضرات بريبيش**

| | |
|---|---|
| ١٩٨٢- | دكتور رؤول بريبيش |
| ١٩٨٣- | السيدة إنديرا غاندي |
| ١٩٨٧- | دكتور سابورو أوكيتا |
| ١٩٨٩- | السيد آبيل ج. أغانبغيان |
| ١٩٩٢- | دكتور برنار ت. شدزيرو |
| | السيد ميشيل روكار |
| | السيد أنريكي إغليزياس |
| ١٩٩٤- | الاستاذ جون هـ. دانينغ |
| ١٩٩٦- | الأستاذ ياغدش بغواتي |
| ١٩٩٧- | الأستاذ داني رودريك |
| ١٩٩٨- | الأستاذ جوزيف ستيغليتس |
| ٢٠٠٠- | الأستاذ غاري هيلينر |

## الفصل الثالث

# التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات

إن الأهداف المتوخاة من أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني هي الآتي ذكرها:

- تعزيـــز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية وتعزيز بيئتها المؤسسية وذات الصلة باتخاذ القرارات لأغراض التنمية؛
- تحسين قدرة البلدان على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي وبخاصة في التجارة الدولية والمالية والاستثمار؛
- مساعدة البلدان النامية على فهم مشاكلها الاقتصادية الدولية وتمكينها من توفير حلول لهذه المشاكل؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية لأغراض التجارة الدولية والتمويل والاستثمار.

ويغطي التعاون التقني للأونكتاد المجالات التالية:

- التحديات التي تطرحها العولمة؛
- التجارة الدولية في السلع وفي الخدمات والسلع الأساسية؛
- الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع؛
- الكفاءة في التجارة.

وقُدمـــت إلى مجلس التجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قائمة شاملة ببرامج التعاون التقني للأونكتاد (انظر "استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد"، TD/B/47/2 وTD/B/WP/125 ).

وتشمل برامج التعاون التقني للأونكتاد ما يلي:

***الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية***

بـــدأ في أيار/مايو ٢٠٠٠ مشروع خاص بالأونكتاد يتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وركز المشروع على تدريب المفاوضين وبناء القدرات المؤسسية للبلدان المنضمة من أجل إجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تتسم بالفعالية. وقد أقام الأونكتاد علاقات عمل جيدة مع أمانة منظمة التجارة العالمية تستند إلى الأدوار المتكاملة التي تضطلع بها كلتا المنظمتين. كما أن أفراد ملاك المشاريع زاروا الميدان لغرض فهم هموم البلدان المعنية ومشـــاكلها فهماً أفضل إلى جانب تقديم المساعدة في مهام محددة تواجهها فرادى البلدان في دعم عجلة التقدم بانضمامها.

كمـــا ســـاعد المشروع العديد من البلدان المنضمة في تحديد وإقامة آليات التنسيق المناسبة بين الحكومة والقطـــاع الخاص في المفاوضات المتعلقة بالانضمام. وشمل التدريب حصص محاكاة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها التجارية وأثبتت هذه الحصص جدواها واستحسنتها الحكومات المتلقية.

وواصل الأونكتاد توفير المساعدة إلى ٢٠ بلداً منضماً بما في ذلك جل أقل البلدان نمواً المنضمة. وتغطي هذه المساعدة كافة جوانب المفاوضات المتصلة بالانضمام ولكنها تركز – وهذا هو الأهم – على الهموم الإنمائية الطويلة الأجل والحاجة إلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لدى البلدان المنضمة تحسيناً جوهرياً حتى يتيسر لها الاستفادة الفعلية من العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وقد أكمل ١٣ بلداً مفاوضاتها المتعلقة بالانضمام منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ وهذه البلدان هي: الأردن وإستونيا وإكوادور وألبانيا وبلغاريا وبنما وجورجيا وقيرغيزستان وعُمان وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا ومنغوليا.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٠، كان هناك ٢٨ بلداً وإقليماً جمركياً منفصلاً واحداً في سبيله إلى الانضمام إلى مـــنظمة الـــتجارة العالميـــة وهذه البلدان هي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتونغا، والجزائر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفـــا، وسيشـــيل، والصـــين، وفييت نام، وكازاخستان، ولبنان، ومقاطعة تايوان الصينية، والمملكة العربية السعودية، ويوغوسلافيا. فضلاً عن ٩ بلدان من أقل البلدان نمواً هي: بوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والرأس الأخضر، وساموا، والسودان، وفانواتو، وكمبوديا، ونيبال، واليمن.

والتعاون التقني من جانب الأونكتاد مع حكومات البلدان المنضمة يستهدف ما يلي:

- مساعدة المسؤولين الوطنيين على وضع النهوج المثلى في المرحلة الأولى من عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- تنمية معارف المسؤولين الوطنيين بأساليب وفنيات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛
- إسداء المشورة حول صياغة السياسات التجارية؛
- تعزيز قدرات الهياكل الوطنية الداعمة للتجارة.

***نظام التحاليل والمعلومات التجارية***

واصـــل برنامج نظام التحاليل والمعلومات التجارية توفير تجميع تفاعلي ونشر للمعلومات التجارية المحوسبة. وهو يزيد في شفافية الأوضاع التجارية الدولية وعلى هذا النحو يسهل التجارة. كما أن له أغراضاً أكثر تحديداً منها:

- تحليل التطورات على صعيد السياسات التجارية الوطنية والأوضاع التجارية في العالم؛
- إعداد المواد المرجعية للمفاوضات التجارية؛
- تحليل شروط الوصول إلى الأسواق الخارجية لترويج الصادرات؛
- الاضطلاع ببحوث في مجال السياسات التجارية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أعد البرنامج النسخة السابعة من القرص المضغوط – الذاكرة المقروءة فقط (CD-ROM) وواصل توزيع نسخ مجاناً على مراكز التنسيق والمشتركين الذين حضروا مختلف الحلقات الدراسية وورشات العمل. وهذه النسخة من الـ CD-ROM تحتوي على أشمل قائمة بالتدابير التعريفية وشبه التعريفية وغير التعريفية فضلاً عن تدفقات الواردات بحسب المنشأ لأكثر من ١٠٠ بلد. وقام الموظفون العاملون في البرنامج باستيفاء نظم قاعدة بيانات الإنترنت لنظام التحاليل والمعلومات التجارية الذي تلقى ما يزيد على ١٢ ألف بند في السنة الماضية وحدها. وبوسع العملاء المحتملين استخدام نظام قاعدة بيانات الإنترنت لنظام التحاليل والمعلومات التجارية عن طريق العنوان الإلكتروني التالي: http://www.unctad.trains.org أو بوسائل الاتصال بالعاملين في برنامج نظام التحاليل والمعلومات التجارية للحصول على نسخة مجاناً الـ CD-ROM الآنف الذكر.

***مبادرة التجارة البيولوجية***

استمرت مبادرة التجارة البيولوجية الصادرة عن الأونكتاد في إنعاش التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجية. وبدأت البرامج القطرية في إكوادور وبيرو وحقق البرنامج القطري الكولومبي "Biocomercio Sostenible" المزيد من التقدم بما في ذلك نشر تقرير يحمل نفس هذا العنوان. وهذا التقرير الذي نُشر بالاشتراك مع معهد ألكزندر فون هامبولدت يبحث في التجارة في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي. وعمدت مبادرة التجارة البيولوجية إلى تقصي توسع البرنامج بحيث يغطي مناطق أخرى مثل أفريقيا الغربية والجنوب الأفريقي والجماعة الأندية والهيمالايا (بوتان ونيبال).

وهناك برامج تجارة بيولوجية آخر وهو "بولسا أمازونيا" توسع وشمل بلداً آخر في الأمازون. وفي نطاق ورشة عمل عُقدت في كويتو (الإكوادور) باشر برنامج التجارة البيولوجية، بالتعاون مع البرنامج المعني بالفقر والبيئة في الأمازون، برنامجاً قطرياً جديداً في الإكوادور وبدأت التحضيرات المتعلقة بالتوسع بحيث يشمل بلداناً أخرى في المنطقة. وانتهى برنامج "بولسا أمازونيا" من التحضيرات لوضع دورة دراسية على مستوى ما بعد التخرج الجامعي مكرسة لإدارة الأعمال التجارية المستدامة ستعقد في ربيع عام ٢٠٠١.

وتستهدف مبادرة التجارة البيولوجية إنعاش الاستثمار والتجارة في الموارد البيولوجية كوسيلة لتحقيق أهداف ثلاثة متواخاة في اتفاقية التنوع البيولوجي هي '١' حفظ التنوع البيولوجي؛ '٢' الاستخدام المستدام لمقوماته؛ و'٣' التقاسم المقسط والمجزي لفوائد استخدام الموارد الجينية. ويساعد برنامج "بولسا أمازونيا" المجتمعات المحلية على اغتنام الفرص المتاحة في مجال الأعمال المتصلة بالموارد البيولوجية أمام المنتجات الطبيعية للمنطقة الأمازونية عن طريق إقامة روابط مع القطاع الخاص.

***برنامج تبادل الحصص من انبعاثات غازات الدفيئة***

متابعة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واصل الأونكتاد عمله في مجال نظام تبادل الحصص من انبعاثات غازات الدفيئة العالمي. ونظم، في آب/أغسطس، بمشاركة مجلس الأرض الدورة الرابعة لمنتدى سياسات مجلس الأرض/الأونكتاد في مدينة دانفر (بالولايات المتحدة) التي تناولت تفصيلاً تطوير وتنفيذ النظم الوطنية والدولية لتبادل الحصص من انبعاثات غازات الدفيئة.

وفي عام ٢٠٠٠ قام البرنامج بنشر تقرير عنوانه "آلية التنمية النظيفة: بناء شراكات دولية بين القطاعين العام والخاص في إطار بروتوكول كيوتو". ويستعرض هذا التقرير، الذي أُعد بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الجوانب التقنية والمالية والمؤسسية لآلية التنمية النظيفة. كما نشر البرنامج ورقات بحثية تتعلق بقضايا تتطرق لمواضيع متنوعة تشمل المشاركة الطوعية من جانب البلدان النامية وكذلك التطورات التي تشهدها المخططات التجارية في الاتحاد الأوروبي. وأخيراً لمساعدة البلدان على تعقب انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون قام البرنامج بوضع نظام للجرد لضبط الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون.

ويوفر برنامج المساعدة التقنية للأونكتاد مساعدة إلى الحكومات وغيرها من الجهات الدولية صاحبة المصلحة في صياغة وتنفيذ نظم لتبادل الحصص من انبعاثات غازات الدفيئة في إطار نظام تغير المناخ الدولي. وقد وضع المشروع الحالي، بتمويل من مؤسسة الأمم المتحدة، لمدة سنوات ثلاث (١٩٩٩ إلى ٢٠٠١) استجابة للمادة ١٧ من بروتوكول كيوتو.

### *نظام إدارة الديون والتحليل المالي*

تمكن نظام إدارة الديون المحوسب التابع لنظام إدارة الديون والتحليل المالي من أن يضاعف عدد العملاء في قاعدته فأصبح يشمل أكثر من ٦٠ بلداً في عام ١٩٩٥. وقد نشر البرنامج، في عام ٢٠٠٠، آخر نسخة من برنامجياته هي DMFAS 5.2 وتمثل حالياً نظام إدارة الديون المستخدم على أوسع نطاق ممكن في العالم، بالاعتماد على الخبرة المتراكمة طيلة ما يزيد على ١٦ عاماً في مجال تقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سبيل تعزيز قدرتها التقنية على تسجيل ورصد وتحليل ديونها العامة.

كما نظم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي المؤتمر الأقاليمي الثاني لإدارة الديون في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وناقش المؤتمر حلولاً للتحديات الجديدة التي تطرحها الأزمات المالية وتأثيرها على الآليات المؤسسية لإدارة الديون. وتلا المؤتمر انعقاد حلقة عمل في ٧ نيسان/أبريل عرضت آخر نموذج لتحليل الديون وأحدث برنامجيات إدارة الديون للأونكتاد.

وهناك نشاط رئيسي آخر في عام ٢٠٠٠ تمثل في إنشاء الصندوق الاستئماني التابع لنظام إدارة الديون والتحليل المالي وفريق استشاري يعنى بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وهذا الفريق الأخير أنشأه الأمين العام السيد روبرت ريكوبيرو وهو يتألف من ممثلين تقنيين من الدول الأعضاء المعنية بما فيها الجهات المانحة والمستفيدة القائمة والمحتملة سيقوم بتوفير النصح له حول القضايا التي تمس البرنامج. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قام الفريق الاستشاري التابع لنظام إدارة الديون والتحليل المالي بعقد أول اجتماع له وهناك خطط قيد الدراسة لإنشاء صندوق استئماني لنظام إدارة الديون والتحليل المالي يغطي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وسيقوم اجتماع الفريق الاستشاري التابع لهذا النظام بالاجتماع في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وسوف يستعرض التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني.

***الأونكتاد يتبرع بمنشورات وأقراص مضغوطة بذاكرة للقراءة (CD-ROM) فقط قيمتها مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة***

في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ تعهد الأونكتاد بتقديم تبرع مقداره مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة من منشوراته وما لديه من أقراص مضغوطة بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROM) على ١٥٠ جامعة في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجري الآن توجيه منشورات الأونكتاد إلى نحو ٤٠٠٠ مكتبة جامعية وإلى الكليات والمدارس العليا للاقتصاد والتمويل والعلاقات الدولية. وتمثل التبرعات انطلاقة عملية تقاسم للبحوث وتعاون فيما بين المكتبات في البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً. ويمكن أن تستخدم هذه المواد كأدوات لتكوين أجيال مقبلة من العلماء ومن المسؤولين عن اتخاذ القرارات.

***الاتفاقات الاستثمارية الدولية***

واصل الأونكتاد، خلال عام ٢٠٠٠، عمله المتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية على صعيد الاتفاقات الاستثمارية الدولية. وهذا البرنامج يساعد البلدان النامية على الاشتراك بصورة فعلية في المناقشات الدولية المتعلقة بوضع القواعد الخاصة بالاستثمار على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتتمثل الأهداف الأولية في تعميق فهم القضايا المطروحة وتحديد المصالح وبوجه خاص ضمان فهم الأبعاد الإنمائية والتصدي لها على النحو الملائم. واستجابة لخطة عمل بانكوك دخل العمل مرحلة ثانية في عام ٢٠٠٠ بتنظيم دورات تدريبية مكثفة لفائدة المفاوضين من البلدان النامية وبتقديم مساعدة تقنية مخصصة وأحداث تخص مشاركة المجتمع المدني بدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي أنشئ مؤخراً.

وقام الأونكتاد، أثناء السنة، بإصدار خمس منشورات جديدة ضمن سلسلة قضايا تهمّ اتفاقات الاستثمار الدولية: *تحويل الأموال* (E.00.II.D.27)؛ *العمالة* (E.00.II.D.15)؛ *واتفاقات الاستثمار الدولية: المرونة لأغراض التنمية* (E.00.II.D.6)؛ *فرض الضرائب* (E.00.II.D.5)؛ *والتصدي للفقر* (E.00.II.D.4). وتعنى هذه السلسلة بالقضايا الرئيسية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية مع توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات وهموم البلدان النامية. كما جرى نشر "*معاهدات الاستثمار الثنائية: ١٩٥٩-١٩٩٩* والمجلدين الرابع والخامس من *الاتفاقات الاستثمارية الدولية: خلاصة*.

وبالتعاون مع منتدى السياسات الإنمائية التابع لحكومة ألمانيا الاتحادية والمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية عُقدت حلقة دراسية سابقة للأونكتاد العاشر في مدينة برلين في الفترة من ١١ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لمناقشة الاستراتيجيات الممكنة بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية الدولية.

كذلك وفي عام ٢٠٠٠ تواصل العمل المتعلق بتنظيم موائد مستديرة تتناول التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية. وأسدى البرنامج مشورة قدمها الخبراء ويسر ثلاثاً من جولات التفاوض: في جنيف، سويسرا، ١٧-٢٤ كانون الثاني/يناير، وليما، بيرو، ٢٩ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل، وسابرونو، اليابان، ١٩-٣٠ حزيران/يونيه. وأسفرت هذه الجولات على إبرام ٣١ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية.

كمـــا تواصل تنظيم الدورات التدريبية المكرسة لاتفاقات الاستثمار الدولية. وفي تموز/يوليه وافق المعهد الهـــندي للتجارة الخارجية على استضافة دورة تدريبية مكثفة قوامها ١٠ أيام لمفاوضين آسيويين. وهذه الدورة التدريبية التي وضعها الأونكتاد سوف تقوم بتدريب مفاوضين في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية.

## *"امبراتيك"*

أنشـــئ برنامج "امبراتيك" في عام ١٩٨٨ (أ) لتحسين آفاق التنمية في البلد المستفيد وآفاق خلق فرص العمـــل؛ (ب) حشد الموارد لتنظيم المشاريع؛ و(ج) مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة في أسواق آخذة بأسباب التحرير والعولمة عن طريق تعزيز روح المبادرة والابتكار والتشارك. وينشئ البرنامج القدرة المؤسســـية لتنشيط الاستثمار الذي يخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والصادرات عن طريق تطوير المشاريع المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتكرة.

وقـــد اشترك البرنامج في مبادرات إقليمية ثلاث هي: تنظيم المشاريع في أفريقيا، وبرنامج المتوسط عام ٢٠٠٠ والبرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى الذي انطلق بمشاركة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

*تنظيم المشاريع في أفريقيا*

بـــرنامج تنظيم المشاريع في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة إقليمية تستهدف تشجيع روح المبادرة وتنمية المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء. ويقوم، بالاستناد إلى نموذج "امبراتيك" بالعمل بوصفه شبكة إقليمية ومركزاً للتنسيق يتولى تنسيق المبادرات القائمة والجديدة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وهو يستهدف تسريع النمو والتوسّع والقدرة التنافســـية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وتحسين نوعية ما ينظم من المشاريع المحلية في أفريقيا. ويقوم الأونكتاد بدور المنظمة الشريكة في تنفيذ المشاريع الشبيهة بالامبراتيك الجديدة في أفريقيا في إطار البرنامج. ويتعاون الأونكتاد وبرنامج تنظيم المشاريع في أفريقيا على الاستجابة للطلب المتزايد على برنامج امبراتيك الصادر عن أقل البلدان نمواً.

*برنامج المتوسط عام ٢٠٠٠*

واصل الأونكتاد، بالاشتراك مع منطقة التوحيد القياسي ومركز التجارة الدولية، النهوض بهذا البرنامج الـــذي انطـــلق عـــام ١٩٩٩ والذي يعزز القدرة المؤسسية على تشجيع روح المبادرة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عشرة من البلدان النامية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي القرن الأفريقي وتحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وفي إطـــار بـــرنامج المتوسط عام ٢٠٠٠ نظم الأونكتاد أنشطة في كل من إثيوبيا والأردن والأراضي الفلســـطينية وأوغندا ولبنان والمغرب ومصر. ومن خلال التدريب على تنظيم المشاريع وإقامة شبكات المشاريع وخدمـــات المـــتابعة والأنشطة الشاملة لمختلف أنحاء البلد، يوفر البرنامج للدول المذكورة الدعم الهيكلي اللازم للمنافسة الناجحة في الأسواق المحررة. وأجرى موظفو البرنامج استعراضاً للسياسات الاستثمارية في أوغندا وقاموا بتنسيق استعراضات مماثلة في كل من إثيوبيا ومصر.

*أمريكا الوسطى*

وقـــع على اتفاق للشراكة ستة من بلدان أمريكا الوسطى ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والأونكتاد أثـــناء قمـــة الشركاء من أجل التنمية المعقودة في ليون (٩-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). وأنشئ البرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى بمقتضى هذا الاتفاق وهو يستخدم نموذج إمبراتيك. ويهدف البرنامج إلى إنشاء أكثر مـــن ١ ٥٠٠ مشـــروع جديـــد عـــلى مدى فترة سنوات ثلاث وبناء هياكل محلية قادرة على توفير المساعدة للمؤسسات مما سيساعد على تحقيق القدرة الذاتية على الاستدامة في الأجل المتوسط. وبدأ البرنامج في السلفادور وغواتيمالا وبنما.

***شراكة جديدة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة***

قام الأونكتاد بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء قوة عمل لبناء القدرات لمساعدة ١٠ من البـــلدان النامية على تعزيز قدرتها البحثية وفي مجال وضع السياسات وتحسين تنسيق السياسات العامة فيما يتعلق بقضايا التجارة والبيئة. وتركز قوة العمل على بناء القدرة على المستوى الوطني باستخدام الخبرة التقنية لمنظمتين إثنتين وعلى بناء توافق الآراء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يخص التجارة والبيئة. وكجزء من عملها نظمـــت قـــدرة العمل ورشة عمل دامت ثلاثة أيام في هافانا (كوبا) لفائدة البلدان من أجل أن تتشارك خبراتها الوطنية في مجال القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي.

وأنشـــئت قوة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد استجابة لطلب البلدان النامية المـــتزايد على الأنشطة التي تدعمها كلتا المنظمتين. وسوف تركز قوة العمل على بناء القدرة الوطنية باستخدام شبكاتها من الخبراء التقنيين.

***استخدام الأونكتاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة البلدان النامية على تحسين كفاءة تجارتها الدولية***

برغم الصعوبات الحالية في قطاع "الاقتصاد الجديد" لا يزال من المتوقع أن تمثل التجارة الإلكترونية عاملاً رئيسيا في النمو العالمي والتنمية.

وهناك ثلاثة برامج وضعها الأونكتاد ونفذها ودعمها كانت تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عام ٢٠٠٠ لمساعدة البلدان النامية على تحسين كفاءة تجارتها الدولية: برنامج نقاط التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والمعلومات المسبقة عن البضائع. وكان توسيع منافع ثورة الإنترنت لتصل إلى أقل البلدان نمواً يحتل مرتبة عالية على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

*برنامج نقاط التجارة*

صممت نقاط التجارة لتوفير مركز مادي و/أو فعلي من مرحلة واحدة لخدمات التجارة الدولية. والغرض مـــن ذلك هو زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية عن طريق خفض تكاليف المعاملات. وقد أنشئت نقاط التجارة في معظم أقل البلدان نمواً. ويستخدم النظام الآلي للبيانات الجمركية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أكثر من ٨٠ بلداً (من بينها ٣١ بلداً من أقل البلدان نمواً) لإصلاح وتحديث إداراتها الجمركية

### *النظام الآلي للبيانات الجمركية*

واصل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية خلال عام ٢٠٠٠، تطوير وتركيب برامجياته الحاسوبية التي تغطي معظم الإجراءات التجارية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان الأونكتاد يساعد أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ عام ١٩٨١ في تجميع إحصائيات التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

وأجرى موظفو برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية تقييمات جمركية تقنية من أجل الانتقال إلى هذا النظام الآلي ووضع عدد من مشاريع المساعدة التقنية الجديدة لألبانيا وبنغلاديش والبوسنة والهرسك وبوتسوانا وقبرص ورواندا.

ونظم اجتماعان إقليميان للخبراء (أبوجا، نيجيريا من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وكوالا لامبور، ماليزيا، من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر). وناقش الاجتماعان تنفيذ مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية والإستراتيجية الإقليمية للبرنامج في المستقبل. كما نظر الاجتماعان في آثار التجارة الإلكترونية على العائدات الضريبية للبلدان النامية، ولا سيما الأثر المحتمل للاتفاقات المتعددة الأطراف على عائدات الجمارك من ضرائب التجارة الإلكترونية.

### *نظام المعلومات المسبقة عن البضائع*

واصل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع إدخال تحسينات على كفاءة نظم النقل عن طريق توفير وتركيب نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وهو نظام من البرامجيات الحاسوبية يستخدمه مديرو شركات النقل لتتبع أماكن البضائع المنقولة إلى الموانئ وفي الأنهار والطرق البرية والبضائع المنقولة بالسكك الحديدية.

وساعد موظفو البرنامج في تركيب هذا النظام لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، تم اختبار النظم الوطنية لمتابعة النقل بالسكك الحديدية، والتي تسمح برصد كميات السلع المنقولة، وقد تم ربطها بنجاح بنظام المتابعة الخاص بسكك حديد جنوب أفريقيا.

ويستكمل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع أيضاً نظاماً لمتابعة البضائع في الموانئ بشرق أفريقيا ويقوم الآن بتركيب نظام في بندر عباس (جمهورية إيران الإسلامية) وفي ميناء بيروت (لبنان). وتم تطوير نظام لرصد المرور عبر الحدود لنيبال من أجل رصد حركة المرور البري (البضائع المنقولة بالسكك الحديدية وبالطرق البرية) عند نقاط الحدود الرئيسية الثلاث مع الهند.

ويستخدم نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في ١٧ بلدا، وهي البلدان النامية في أفريقيا وجنوب آسيا. غير أن استخدام هذا النظام لا يقتصر على البلدان النامية. فيجري أيضاً إعداد خطط لاستخدام هذا النظام في وسط أوروبا لتتبع شحنات البضائع على الطرق البرية السريعة.

### *المعهد الدولي للتجارة والتنمية*

وافق الأونكتاد وحكومة تايلند خلال الأونكتاد العاشر على الاشتراك في إنشاء معهد دولي للتجارة والتنمية يكون مقره في جامعة شولالونكورن في بانكوك. وسوف يعمل هذا المعهد، الذي يعتبر مؤسسة مستقلة لا

تسعى إلى الربح، كمركز إقليمي للتدريب والبحوث. وتشمل المجالات التي سوف يغطيها المعهد العولمة والتحرير والدبلوماسية التجارية والتجارة الدولية والمال والاستثمار والقضايا المتعلقة بالتنمية. وعن طريق الحلقات الدراسية والحلقات العملية وأنشطة التدريب الأخرى، سوف يعزز المعهد قدرات البلدان الآسيوية والبلدان الأخرى على تناول قضايا التجارة والتنمية ومساعدتها على الاندماج بصورة فعالة هي النظام الاقتصادي العالمي. وسوف يستخدم الأونكتاد هذا المعهد كمركز اتصال لبرامج التدريب في المنطقة.

## *برنامج التدريب التجاري وبرنامج التدريب البحري*

ظل التدريب على الصناعة البحرية (التدريب البحري) وتطوير التدريب في مجال التجارة الخارجية (التدريب التجاري) يعمل على تعزيز البرامج المنظمة للتدريب وتنمية الموارد البشرية.

وقام برنامج التدريب البحري بتدريب مقرري السياسات وكبار المديرين على التجارة البحرية وإدارة الموانئ. وفي عام ٢٠٠٠، عقد دورات تقنية ودورات إعلامية مع معاهد محلية في مناطق الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. واستحدث موظفو البرنامج دورة تدريبية جديدة لكي تستجيب المؤسسات المحلية بصورة فعالة للاحتياجات الحديثة للأعمال التجارية.

وقد استفاد حوالي ٥٠ معهد تدريب من الارتباط ببرنامج التدريب البحري، ووفرت على مر السنين حوالي ١٠ ٠٠٠ مكان للتدريب في دورات متبادلة عن طريق الشبكة.

وواصل برنامج التدريب التجاري، مثل شقيقه برنامج التدريب البحري، تحسين الموارد البشرية لأغراض التجارة الدولية من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية وأنشطة بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، قدم مشروع تجريبي إقليمي لصغار مديري مؤسسات الموانئ في غرب أفريقيا برنامج "شهادة الموانئ". وحصل مشاركون من كوتونو، داكار وليبريفيل ممن أتموا التدريب بنجاح على "شهادة الموانئ" التابعة للأونكتاد.

وأنشأ برنامج التدريب التجاري أيضاً موقعاً على الشبكة كمحفل مباشر لتبادل الآراء والمعلومات عن التدريب التجاري الدولي، ومجموعات التدريب وتقنيات التعلم عن بعد.

### *مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني*

قدم الأونكتاد منذ عام ١٩٩٥ مساعدة تقنية في ١٥ مجالا من مجالات المشاريع، عن طريق توزيع أنشطة تشغيلية مبسطة ومنتقاة، ولا سيما الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء وتدريب المجموعات والدعم التقني.

وواصل الأونكتاد مساعدته لتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠٠٠. وعقد حلقة دراسية عن "آفاق إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني واحتمالات الإصلاح السياسي" في رام الله في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقدم الأونكتاد في هذه الحلقة بحثاً بالتعاون مع معهد البحوث السياسية الاقتصادية الفلسطيني.

وبالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، استجاب الأونكتاد للحاجة العاجلة إلى المساعدة التقنية بسبب الأزمة الاقتصادية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وتهدف المساعدة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والتقنية والتشغيلية للسلطة الفلسطينية في مجالي التجارة والمال والخدمات المتصلة بهما.

واستجابة لطلب من وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية، بذلت جهود جديدة لتحسين التكامل والتعاون الإقليميين ولمساعدة قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني. وقد وجه نداء إلى عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للمساهمة في تنفيذ المشروع.

***تعاون الأونكتاد مع المنظمات الأخرى***

واصل الأونكتاد العمل بصورة وثيقة مع عدد من المنظمات التي تشجع التعاون التقني لأغراض التجارة والتنمية. ويرد أدناه وصف لعدد من برامج الأونكتاد مع منظمات أخرى متعددة الأطراف.

*البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية*

واصل الأونكتاد، إلى جانب منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى. وهذا البرنامج الذي بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٩٨ يساعد ثمانية بلدان أفريقية – بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغانا وكينيا وجمهورية تترانيا المتحدة وتونس وأوغندا – على بناء القدرات المحلية من أجل تكاملها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وعقد البرنامج المتكامل عدة حلقات دراسية عن بناء القدرات وندوات وطنية وحلقات عملية تدريبية دون إقليمية في عام ٢٠٠٠. وقد صممت هذه الأنشطة لمساعدة المفاوضين الوطنيين على أن يكونوا أكثر فعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري في سياق منظمة التجارة العالمية. كما نظم الأونكتاد، بدعم من مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، ندوة وطنية وحلقة دراسية رفيعة المستوى لجمهورية تترانيا المتحدة من أجل تعزيز مشاركة ذلك البلد في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية.

*بناء القدرات لأغراض التجارة والتنمية في أفريقيا – التعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الاقتصادي الأفريقي*

واصل الأونكتاد تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الاقتصادي الأفريقي لدراسة قضايا واستراتيجيات المفاوضات التجارية، وتبادل المعلومات، والمشاركة في العمليات الحكومية الدولية. وعقدت مع مؤسسات متعاونة أخرى خمس حلقات عملية عن المفاوضات بشأن الزراعة والخدمات والقضايا الناشئة في منظمة التجارة العالمية ووصل كذلك العلاقات التجارية بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. كذلك عقدت حلقتان عمليتان دون إقليميتين عن الخدمات للبلدان الأعضاء في اتحاد شرق أفريقيا (كينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة) والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

كذلك تعمل هذه المنظمات معاً لتحليل خيارات السياسات وتقديم المشورة التقنية عن قضايا المفاوضات التجارية على المستويات المتعددة الأطراف ودون الإقليمية والإقليمية. ويجري تجميع مواد الدراسات وبناء القدرات التي أعدت لهذه الحلقات العملية على شكل منشور للمفاوضين التجاريين.

*الشراكة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرنامج العالمي عن العولمة، والتحرير والتنمية البشرية المستدامة*

واصـــل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً عملهما معاً لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديـــات اقتصاد عالمي متعولم ومتحرر. وتعد الشراكة التي بدأت في عام ١٩٩٨ أول رد منظم من جانب الأمم المتحدة على تحدي العولمة للاقتصاد العالمي على المستويين الكلي والجزئي.

وفي مناســـبة موازية خلال الأونكتاد العاشر، عارضت المنظمتان أنشطتهما في العام الأول من البرنامج وناقشتا سياستهما للمرحلة الثانية.

وعقـــد البرنامج العالمي أيضاً حواراً عن السياسات الأفريقية استغرق ثلاثة أيام في ويندهوك (ناميبيا) في الفـــترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو. وكان هذا الحوار هو أخر ثلاث حلقات عملية عن السياسات الإقليمية، وقد صـــمم لمســـاعدة أقـــل البلدان نمواً على وضع جدول أعمال إيجابي لاجتماع منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وعقدت الشراكة مع برنامج الدبلوماسية التجارية التابع للأونكتاد اجتماعاً عن الدبلوماسية التجارية في نيودلهي (الهند) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وحدد الاجتماع، الذي أعد خصيصاً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، احتياجات البحوث والتدريب الخاصة بالمنطقة في مجال التجارة الدولية.

وعلى المســـتوى القطري، قـــدم البرنامج تســـع دراســـات عن التقييم القطري وحلقات عملية وطنية – لبوتســـوانا وســـلفادور وغواتيمالا وهندوراوس وجاميكا وميلاوي ونيبال ونيكاراغوا وزيمبابوي – واستهل دراســـات عن التقييم القطري لمالي وتونس. وركزت التقييمات التفصيلية على أثر العولمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وعلى الآثار من حيث السياسة العامة لإدارة المفاوضات في الاقتصاد العالمي.

*البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأونكتاد عن تنشيط الاستثمار وتطوير المشاريع في أفريقيا*

عـــزز الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تحالفهما الإستراتيجي بالإعلان رسمياً عـــن برنامجهما المشترك وبدئه في عام ٢٠٠٠. واجتمع المدير العام لليونيدو، كارلوس ماغارينيوس والمدير العام للأونكتاد، روبرتو ريكوبيرو أثناء الأونكتاد العاشر واتفقا على تعزيز تعاونهما لتشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع. وتشـــمل مجالات التعاون إعداد استعراضات وأدلة لسياسات الاستثمار؛ ووضع أطر تنظيمية للاستثمار؛ وتنظيم محافل للاستثمار والتكنولوجيا وتجمعات الأعمال التجارية؛ وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

وبينما سوف يركز الأونكتاد على قضايا السياسات التي تؤثر في تشجيع الاستثمار، بما في ذلك الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، سوف تركز اليونيدو على تقديم المشورة والمساعدة بشأن قضايا القطاع الصناعي ودعم تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا. وسوف تشمل هذه الترتيبات أيضاً صياغة شراكات جديدة بين المنظمتين والقطاع الخاص في الصناعة.

وفي مجـــال تشجيع الاستثمار، نشر البرنامج *استعراض سياسات الاستثمار لأوغندا* ونظم جولة لرجال الأعمال المهتمين بفرص الاستثمار في البلد.

وكجزء من جهود الأمم المتحدة لتجميع موارد وكالاتها، يسخر التحالف المزايا المقارنة لمنظمتين من أجل تقديم الحد الأقصى من الخدمات وتلافي الازدواجية.

*التعاون بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية*

يعد مشروع "أدلة الاستثمار وبناء القدرات لأقل البلدان نمواً" مشروعاً تعاونياً من جانب الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية. وهدف هذا المشروع هو تجميع الأطراف ذات الاهتمامات المتكاملة: المؤسسات التي تبحث عن مواقع جديدة للاستثمار والبلدان التي تبحث عن استثمارات جديدة. وهذه ليست دائماً ممارسة بسيطة، نظراً لأن الشركات تتحرك بدافع استراتيجياتها العالمية، بينما توجد للبلدان أهداف اقتصادية واجتماعية تتجاوز اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وفي عام ٢٠٠٠، أدى التعاون بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية إلى إصدار ثلاثة أدلة عن الاستثمار شملت بنغلاديش وأثوبيا ومالي. ونظمت حلقات عملية في أوغندا وموزامبيق، على أن تنشر أدلة لهذين البلدين في عام ٢٠٠١. وقام فريق من الخبراء المستقلين بتقييم المرحلة التجريبية من المشروع.

وتشكل أدلة الاستثمار التي يصدرها الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية جزءاً من عملية طويلة الأجل تدور حول إجراء حوار مستمر بين المستثمرين والحكومات. وتعد الأدلة ذاتها ثمرة هذا الحوار الذي يشارك فيه أيضاً ممثلو الأعمال التجارية والحكومة أثناء الحلقات العملية التي تفضي إلى استكمال هذه الأدلة.

*الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً*

واصل الأونكتاد، مع خمس وكالات دولية أخرى – صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية – تعاونهم بشأن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. ويهدف البرنامج، الذي استهل في عام ١٩٩٧، إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء القدرات في الموارد البشرية وتعزيز قدرات الإمداد وتحسين القدرة التنافسية للصادرات.

وقد اجتمع الرؤساء وممثلو الوكالات الدولية الست في نيويورك في ٦ تموز/يوليه لمناقشة إدخال تحسينات على تنفيذ الإطار المتكامل. وركزت توصياتهم على التجارة وخطط التنمية الوطنية، إلى جانب إمكانيات التمويل للإطار المتكامل. وأدت المناقشات فيما بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية إلى الاتفاق على إنشاء الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل، وإنشاء لجنة توجيهية للإشراف على السياسات ورصد تنفيذ الإطار المتكامل، واعتماد وتنفيذ خطة تجريبية تابعة للإطار المتكامل لنخبة مختارة من أقل البلدان نمواً من أجل اختبار النهج الجديد. وعلى سبيل إظهار الالتزام المتجدد بتنشيط تنفيذ الإطار المتكامل، تعهدت الجهات المانحة بمبلغ يصل إلى أكثر من خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتوقع وصول موارد إضافية نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

### *مساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا*

اهتم الأونكتاد بالأنشطة في أفريقيا وشارك في مبادرات مشتركة بين الوكالات من أجل التنمية الأفريقية كجزء من آلية المتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا.

وأعد موظفو الأونكتاد ورقتين في عام ٢٠٠٠: "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" و"مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي أضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا". وعرضت الورقتان على الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية والدورة التنفيذية الخامسة والعشرين للمجلس.

وقدم الأونكتاد بياناً عن الديون الأفريقية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتنوع الاقتصادي في اجتماع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن أفريقيا، والذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو. وأعقبت اجتماع الفريق العامل المشاورة الإقليمية السنوية الثانية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ أيار/مايو، قدم خلالها موظفو البرنامج عرضاً عن الإطار التشغيلي للتنوع الأفريقي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عمل موظفو الأونكتاد على شكل أفرقة في الاجتماع الاستشاري الإقليمي رفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية، والمعقود في أديس أبابا (إثيوبيا) في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وعرضوا ورقة عن "تمويل التنمية في أفريقيا" وشاركوا في صياغة إعلان وزراء المالية الأفريقيين.

وقدم موظفو الأونكتاد مدخلات مكتوبة لما يلي: التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ الأحكام المختلفة لتقريره إلى مجلس الأمن بشأن أفريقيا؛ التقرير المرحلي إلى أمانة مبادرة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا وإلى مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بشأن الأنشطة المتعلقة بالوصول إلى التجارة ومجموعة الفرص لمبادرة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا لإدراجه في التقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق؛ وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا.

### *التنمية الاقتصادية والديناميات الإقليمية في الدروس الأفريقية المستخلصة من تجربة شرق آسيا*

كان الأونكتاد يحدد أيضاً استراتيجيات التنمية لأفريقيا التي يمكن أن تشجع الاستثمار والصادرات وتعزز النمو الإقليمي. ويتناول المشروع مشاكل التنمية الأفريقية، بما في ذلك أسباب الاستجابة الهزيلة من جانب العرض للإصلاحات الأخيرة في مجال السياسات، والافتقار إلى تنوع الصادرات، وصعوبات بناء قدرة محلية في القطاعين العام والخاص.

وتركزت أنشطة المشاريع في النصف الأخير من عام ٢٠٠٠ على الأعمال التحضيرية لحلقة عملية عن "إدارة تدفقات رأس المال: الخبرات المقارنة والآثار بالنسبة لأفريقيا"، المعقودة في القاهرة (مصر) في آذار/مارس ٢٠٠١. وكانت الأهداف الرئيسية للحلقة العملية تشجيع الحوار بين الباحثين ومقرري السياسات من أجل تعزيز علاقة السياسات بالبحوث التي يضطلع بها الأونكتاد مع إعداد الأساس التحليلي للعمل في المستقبل.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في الفرع الذي يتناول "تعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى" في هذا التقرير.

## الفصل الرابع

# مبادرات لتعزيز الروابط مع المجتمع المدني

### *الوصول إلى المجتمع المدني*

اتســـع وتنوع تعاون الأونكتاد مع منظمات المجتمع المدني بدرجة كبيرة على مر السنين. وقد أكد تقرير الأمين العام إلى الأونكتاد العاشر، "إدماج المجتمع المدني في مناقشات الأونكتاد"، على قيمة المجتمع المدني من حيث مساهمته بالأفكار والخبرات والاجراءات العملية لتحقيق أهداف التنمية.

*دور جديد*

قدم الأونكتاد العاشر، وإعلان بانكوك على وجه التحديد، إطاراً لتعاون الأونكتاد مع المجتمع المدني.

وتضمنت المبادرات التي تم الاضطلاع بها بعد الأونكتاد العاشر اجتماعاً مع المنظمات غير الحكومية عُقد في جنيف بالتعاون مع مكتب الاتصال الخاص بالمنظمات غير الحكومية في مقر الأمم المتحدة بجنيف (جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، عن "تحقيق التنمية للجميع: التحدي بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية".

وفي منتصف عام ٢٠٠٠، تضمنت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً تنظـــيم محفـــل المنظمات غير الحكومية والمائدة المستديرة رفيعة المستوى للبرلمانيين. وقد نظمت المائدة المستديرة بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. وأنشأ مجتمع المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أمانة لتنظيم محفل المنظمات غير الحكومية في بروكسل.

*كتاب التطلعات الذي أصدره الأونكتاد*

في شـــباط/فـــبراير ٢٠٠٠، قُدم *كتاب التطلعات: اعطاء صوت لمـــن لا صـــوت له* للمندوبين الذين حضروا الأونكتاد العاشر في بانكوك. وفي خريف عام ٢٠٠٠، استكملت النسخة المحدثة من هذا الكتاب.

*وكتاب التطلعات* يعيد إلى الحياة، بطريقة عملية، أفكار التنمية وأحلام ومتطلعات الشعوب من جانب مسالك الحياة، وبذلك يعزز بحث الأونكتاد عن حلول للمشاكل الانمائية.

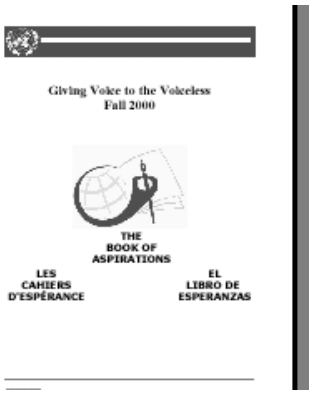


وطالب المساهمون في هذا الكتاب بمسؤولية اجتماعية للشركات، وبأن تستجيب التـــنمية بصـــورة أكـــبر لحاجـــات الفقراء، وبأن تتجاوز المؤسسات الدولية والحكومـــات الأقوال البلاغية وتجعل التجارة نزيهة ومفتوحة وشفافة. ورأوا في الإنـــترنت وســـيلة للتعجيل بالتغير الاجتماعي وتمكين الأفراد وتضييق الفوجة الرقمية في العالم النامي. وفي الحرب ضد الفقر، كانت الحلول "المحلية" هي الخيار المفضل، ولم تكن المساعدة الخارجية تقدم إلا على شكل موارد وتيسير وتمكين. وكانت بعض المساهمات بسيطة ويمكن تحملها وقابلة للتنفيذ بينما كان البعض الآخر ذا طابع نظري ومعقد. وعلى سبيل المثال، طالب بعض المساهمين بإنشاء "حســـابات إيكولوجيـــة شخصية"، وصندوق عالمي لتحديث الطاقة، يمول عن طـــريق فرض ضريبة قدرها "ربع بنس" على الصفقات الرأسمالية الدولية لنقل التكنولوجيات الملائمة للمناخ إلى البلدان النامية. وكانت جميع المساهمات جديرة بالبحث من جانب الأونكتاد وشركائه المتعاونين في مجال التنمية، ممـــا يظهـــر كيـــف يســـتطيع المجتمع المدني أن يولد الاهتمام والدينامية والتصور من أجل المساعدة في صياغة استراتيجيات التنمية للألفية الجديدة.

## الفصل الخامس

# المنشورات السنوية

## ألف – تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠

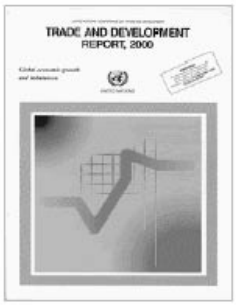


أشـــار *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠* إلى قوتين اقتصاديتين عالميتين تتنافسان على جذب اهتمام العالم: الوعـــد بظهـــور "اقتصـــاد جديد" يستند إلى التكنولوجيات الجديدة؛ وعدم الاستقرار المتزايد والمرتبط بالعولمة. وتضمن التقرير ما يلي:

- تحـــليل الأداء الاقتصادي العالمي الحالي، والاتجاهات الاقليمية، والتفاعل بين التجارة والاستثمار والتدفقات المالية؛

- مناقشة استراتيجيات التنمية وقضايا السياسات الحالية للبلدان النامية؛

- وضع الأساس لمناقشات مجلس التجارة والتنمية بشأن الترابط والآفاق الاقتصادية للبلدان النامية.

وتتفاوت الاحتمالات من منطقة إلى منطقة في البلدان النامية، حيث استفادت قليل من المؤسسات حتى الآن من التكنولوجيات الجديدة وحيث تثير الفجوة الرقمية قلق واضعي السياسات بصورة متزايدة.

ولكـــن مما لا شك فيه أن آسيا كانت تعد قصة النجاح في عام ١٩٩٠. فقد حققت معظم البلدان في المنطقة انتعاشاً سريعاً بعد الأزمة الآسيوية، مع تسجيل معدلات نمو قياسية في ماليزيا وجمهورية كوريا.

وأكد التقرير أنه على الرغم من الأمثلة الواضحة على الانتعاش الاقتصادي، فإن الخوف من انكماش آخر لا يـــزال بداخلـــنا. فإذا لم تبحث البلدان الصناعية أثر سياساتها على اقتصادات البلدان النامية، فمن الممكن أن يتدهور الموقف. وتقول لنا الدروس التي تعلمناها من الاقتصاد العالمي على مدى العقود الماضية إن الفشل في حل الاختلالات بطريقة منظمة سوف يهدد النمو في البلدان النامية قبل غيرها. والمطلوب هو مزيد من التعاون الدولي وقيادة دولية أكثر جرأة.

وكـــان أحـــد استنتاجات التقرير هو أن طرفي نقيض الانهيار والانتعاش بعد الأزمة الآسيوية يعزى، في جـــانب كـــبير منه، إلى السياسات المضللة. وكان الرد الأولي للسياسة العامة عنيفاً للغاية كما أن الاعتقاد بأن السياسات النقدية المشددة سوف تؤدي إلى استقرار العملات لم ينجح إلا في تفاقم الأزمة، مسبباً مشاكل خطيرة

في قطاع المال والشركات. ولم تبدأ الاقتصادات في الانتعاش إلا عندما ألغيت سياسات التقشف. ويوضح مثال ماليـــزيا الآثـــار الايجابية لانتهاج السياسات والأهداف التي وضعتها الحكومة. وأكد التقرير أن السيولة الدولية الملائمة لتجديد الاحتياطيات، إلى جانب ضوابط وقتية لأسعار الصرف وتثبيت الديون وتغيير سعر الفائدة، كل هذا كان من شأنه أن يمثل رداً أفضل.

## باء – تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٠

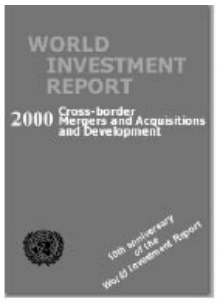


يتتبع *تقرير الاستثمار العالمي* تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ويقدم المعلومات المتاحة والأكثر شمولاً عن اتجاهات الاستثمار العالمي واجراءات الشركات عبر الوطنية. وتضمن *تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٠:*

- تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم وعلى المستويين الاقليمي والقطري؛
- تقديم رأي متوازن عن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية؛
- اقتراح سياسات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عنصراً هاماً للتنمية؛
- كان بمثابة وثيقة أساسية للمناقشات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة والتنمية.

ويركـــز التقرير على ظاهرة اندماج وحيازة الشركات. ويعد اندماج وحيازة الشركات عبر الحدود من أبـــرز وجوه العولمة. ففي العام الماضي على سبيل المثال كانت هناك أكثر من ١٠٩ عمليات دولية من عمليات الاندماج والحيازة، وبلغت قيمة الصفقة أكثر من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتوقع الأونكتاد هذا العام عدداً أكبر من هذه العمليات. غير أن الاستنتاج الرئيسي للتقرير هو أن أثر عمليات الاندماج والحيازة على التنمية، كما هو الحال بالنسبة للعولمة عموماً، يمكن أن يكون ذا حدين ومتساوياً.

ويلاحظ التقرير أن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الاندماج والحيازة، على خلاف الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التأسيس، يظهر معظمها عندما يدخل لأول مرة إلى البلد المضيف. وعلى المدى الأطول، قد تتضاءل أو تختفي الفروق في آثار هذين النوعين من الاستثمار.

وهـــناك قلق متزايد من أن أنشطة الشركات غير الوطنية يمكن أن تضعف من قطاع الشركات الوطني، وتؤدي إلى فقدان السيطرة على توجيه التنمية الاقتصادية، وتتعارض مع الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية المراد تحقيقها.

ويؤكد التقرير أنه بصرف النظر عن الظروف، يمكن أن يقلل التنظيم من آثار عمليات الاندماج والحيازة عـــبر الحـــدود. ويتمثل أهم شاغل بالنسبة للتقرير في سياسات المنافسة التي تتعرض للتهديد بسهولة من جانب عمليات الاندماج والحيازة. ومع تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، من المهم ألا تحل محـــل الحواجز التنظيمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ممارسات مناهضة للمنافسة من جانب الشركات. ويلزم استكمال الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات تستعرض آثار عمليات الاندماج والحيازة المناهضة للمنافسة.

## جيم- تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٠

يقدم هذا التقرير السنوي تحليلاً اجتماعياً اقتصادياً وبيانات عن أقل البلدان نمواً، ويصلح كمادة أساسية لاستعراض مجلس التجارة والتنمية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات.

ومـــنذ عام ١٩٨٠، حققت سياسات المعونة الدولية تحسناً ضئيلاً للغاية في الديون المفرطة لأقل البلدان نمواً. ويوضح التقرير أنه على الرغم من أن أقل البلدان نمواً أحرزت قدراً من التقدم الاجتماعي، استمرت الفجوة بينها وبين البلدان النامية في الاتساع. وتضمن التقرير:

- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً ورصد تدابير الدعم الدولية؛
- كـــان بمـــثابة مصدر شامل وموثوق به للتحليل الاجتماعي الاقتصادي والبيانات المتعلقة بأقل البلدان نمواً؛
- كـــان بمـــثابة وثيقة أساسية لاستعراض مجلس التجارة والتنمية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات.

ويـــبحث الـــتقرير كيفية عمل أنماط التمويل في التسعينات، مبيناً نقاط الضعف في السياسات الداخلية والدوليـــة الســـابقة. ويقـــول الـــتقرير إن العيوب في السياسات القائمة سببت ضعفاً تصميمياً خطيراً بالنسبة للاقتصادات الخاصة بأقل البلدان نمواً لأنها أهملت قضايا مثل أثر المعوقات الهيكلية، والافتقار إلى البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية، وضعف تنمية السوق.

ويناقش التقرير الحاجة إلى "مشروع جديد" لأقل البلدان نمواً يستند إلى خمسة عناصر: '١' إعادة توجيه السياسات الوطنية؛ '٢' وضمان تدفقات كافية من المعونة؛ '٣' وتنفيذ عملية شراكة تقوم على أساس السيطرة الوطنية؛ '٤' وتخفيف أعباء الديون بقدر كاف؛ '٥' وتعزيز التماسك البنيوي للسياسات.

ويضع التقرير في اعتباره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، ولهذا فإنه يركز أساساً على تحدي تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً.

## دال – منشورات أخرى

***كتيب إحصاءات التجارة الدولية والتنمية***

يتميز هذا المنشور، الذي صدرت أحدث طبعة منه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بأنه:

- يقدم مجموعة شاملة من الاحصاءات المتصلة بتحليل التجارة والتنمية في العالم؛
- يغطي المؤشرات الأساسية للتنمية مثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد ومعدلات النمو، وكذلك المؤشرات المالية الخارجية، مثل ميزان المدفوعات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات الموارد المالية، والديون.

وهناك أيضاً نسخة من الكتيب على شكل CD-ROM تضم بيانات بعضها يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٠. وتقدم نسخة الكتيب التي على شكل CD-ROM مجموعة فريدة من البيانات التي تستند أساساً إلى مصادر البيانات الدولية والوطنية القائمة.

وقد نظمت الاحصاءات ضمن الفئات التالية وتشمل كل فئة عدة جداول متعددة الأبعاد:

- قيمة ونمو ونصيب مجموع الصادرات والواردات؛
- التجارة ومؤشرات أسعار السلع الأساسية؛
- هيكل التجارة العالمية؛
- التمويل الدولي؛
- مؤشرات مختارة للتنمية.

***استعراض النقل البحري***

يتناول هذا المنشور الاتجاهات في التجارة البحرية ويحلل الأداء النسبي للمناطق الجغرافية المختلفة. ويركز بشكل خاص على البلدان النامية.

***ورقات المناقشة التابعة للأونكتاد***

تتضـــمن سلســـلة ورقات المناقشة دراسات أعدها موظفو الأونكتاد والخبراء الاستشاريون وغيرهم من الخبراء الاقتصاديين، وتشمل جميع جوانب قضايا التجارة والمال والتنمية التي تهم الأونكتاد.

***سلسلة ورقات المناقشة المتصلة بمجموعة الأربعة والعشرين***

سلســـلة ورقـــات المناقشـــة الخاصة بمجموعة الأربعة والعشرين هي مجموعة من ورقات البحوث يجري اعدادهـــا في إطـــار مشروع الأونكتاد لتقديم الدعم التقني إلى مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشـــؤون النقدية الدولية (مجموعة الأربعة والعشرين). ويهدف المشروع، الذي يديره فرع سياسات الاقتصاد الكـــلي والتنمية، إلى ايجاد فهم محسن للقضايا المعقدة في النظام النقدي والمالي الدولي، وإلى ادراج بُعد انمائي في مناقشة الاصلاحات المالية والمؤسسية الدولية.

**دليل منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**

يتضـــمن الدليـــل الســـنوي لمنشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قوائم بالدوريات الأخرى والدراسات الخاصة والتحليلات وورقات العمل (انظر المرفق السابع).

## المرفق الأول

## أعضاء الأونكتاد

يضـــم الأونكـــتاد في الوقـــت الحاضر ١٩١ دولة عضواً. وبالإضافة إلى ذلك هناك كثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لها وضع المراقب وتشارك في أعماله:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
أندورا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية- الإسلامية)
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
بالاو
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو (اعتباراً من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١)
تونس
تونغا
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
جزر سليمان
جزر القمر
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية

جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سان مارينو
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق

عمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا – بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فترويلا
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كيريباتي
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليختنشتاين
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي

ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
ناميبيا
ناورو
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا
اليونان

**المرفق الثاني**

# الهيكل التنظيمي للهيئات الحكومية الدولية

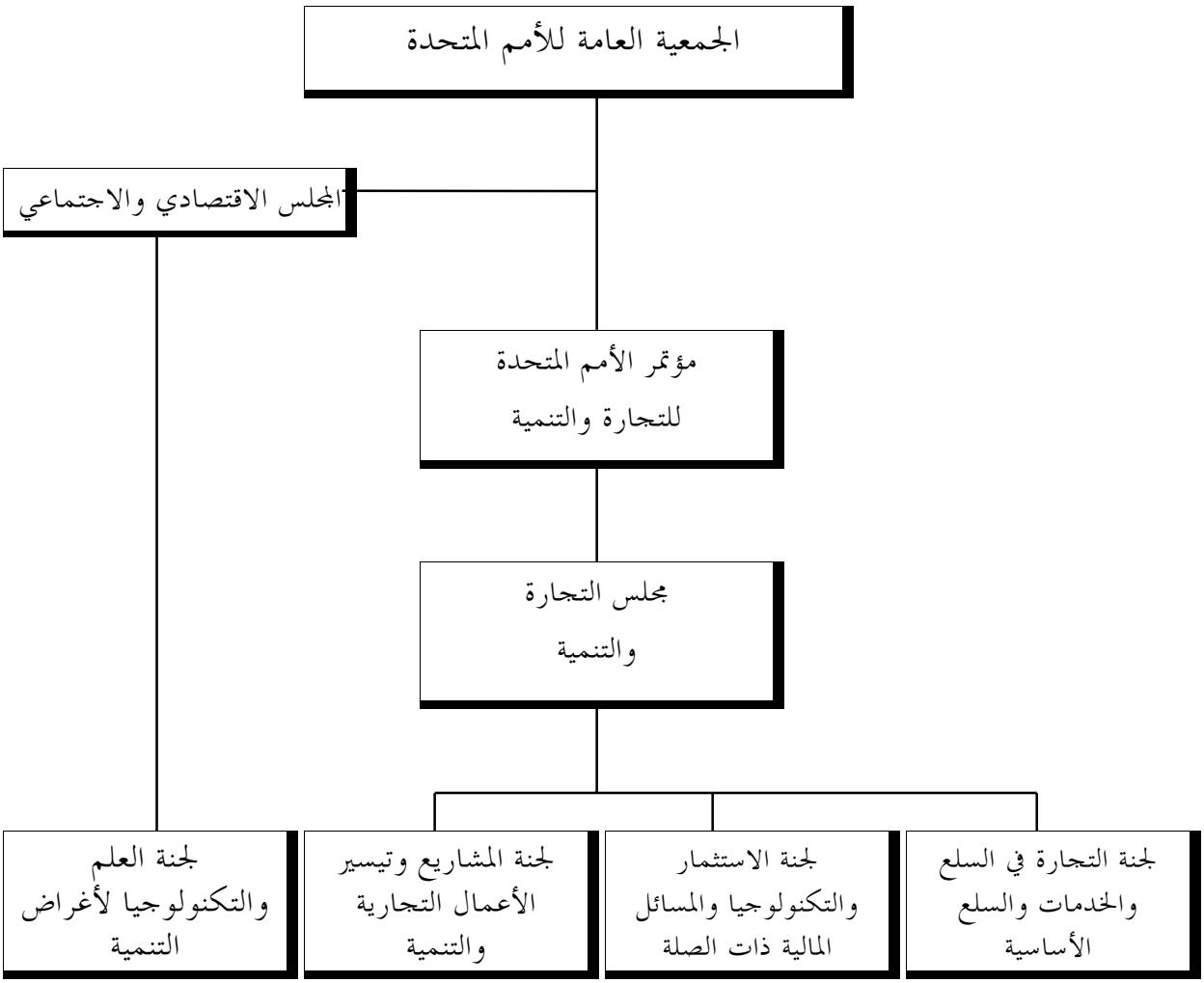

**المرفق الثالث**

## الأمانـــــة

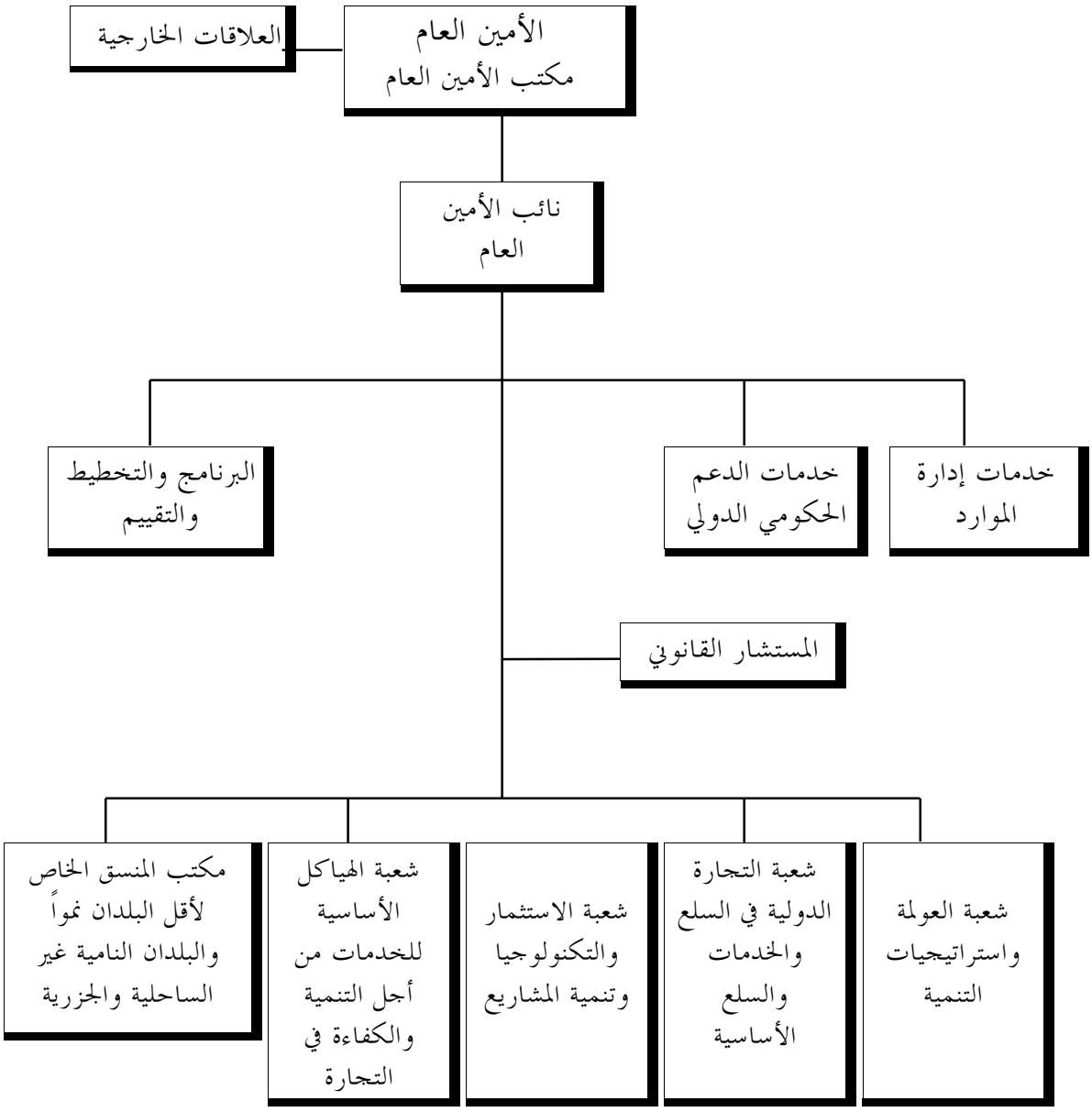

## المرفق الرابع

## إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية

نحن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المجتمعين في بانكوك بتايلند في الفترة ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في الدورة العاشرة للمؤتمر نتفق ونعلن ما يلي:

***السياق***

١- لقد جئنا إلى بانكوك للتداول في استراتيجيات إنمائية في عالم يتزايد ترابطاً، وللتداول في طريقة جعل العولمة أداة فعالة للتنمية. وفي إطار الفرص التي أوجدتها الثورة التكنولوجية، وفتح الأسواق الجديدة، والعولمة، فإن الأهداف الرئيسية لمساعينا هي تعزيز النمو والتنمية المستدامة، والسعي إلى المساواة والمشاركة من قبل الجميع. لقد ذكَّرتنا مداولاتنا بجسامة وملحاحية التحدي الذي يتجسد في ترجمة مفاهيم متفق عليها اتفاقاً عاماً إلى إجراءات فعالة. إننا نغادر بانكوك مقتنعين بأننا سوف نتمكن من السير قدماً في محاولة بلوغ تنسيق وتعاون أكثر فعالية فيما بين الحكومات وفيما بين المؤسسات الدولية في تناول الترابط والتنمية العالميين.

٢- إن العولمة عملية مستمرة تتيح فرصاً وتثير مخاطر وتحديات. فلقد وسَّعت آفاق التقدم التكنولوجي وآفاق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. فقد زادت العولمة من الازدهار ومن إمكان استفادة البلدان منها. غير أن العولمة تثير أيضا خطر تهميش البلدان، لا سيما أفقرها، وتهميش أشد الفئات حرماناً في كل مكان. فالفجوات بين المداخيل في داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان لا تزال فجوات واسعة، ولقد زاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة الفقر. وازدادت حدة عدم التماثل والاختلال في الاقتصاد الدولي. ولا يزال عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي مشكلة خطيرة تتطلب اهتماماً عاجلاً بها.

٣- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية في بلد وفي منطقة كان مركز واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية حدة في الآونة الأخيرة، ما أثَّر تأثيراً سلبياً في جميع البلدان النامية تقريبا. وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للأزمات فإنها يمكن أن تكون بمثابة حفّاز؛ وتميل الأزمات إلى جعل عقول وإرادات الحكومات والشعوب تركّز على إيجاد إجراءات حاسمة لمواجهة الصعوبات. وقد حدث ذلك مثلاً في شرق وجنوب شرق آسيا. ففي فترة قصيرة نسبياً، ومن خلال عدّة ردود وطنية سليمة، وبتعاون من المجتمع الدولي، تمكَّنت البلدان المعنية من مواجهة التحدي وهو استئناف النمو، وأخذت هذه البلدان الآن بالخروج من الأزمة بإحساس متجدد بالثقة. وهذا يُظهر قوة الروح البشرية عندما تحشد الجهود الجماعية لمواجهة تحديات العولمة.

٤- ولا تزال توجد تحديات هائلة. فكان على البلدان المتأثرة بالأزمة أن تُعالج مشاكلها الهيكلية التي زادت من حدتها المعاناة والاختلال الاجتماعيين والبشريين. وينبغي لهذه البلدان، بمساعدة من المجتمع الدولي، أن تحدد استراتيجيات تعزز النمو وتديمه، وتفسح المجال في الوقت ذاته للعودة عودة سريعة إلى مستويات التنمية البشرية والاجتماعية التي قوَّضتها الأزمة على نحو خطير. وينبغي لهذه البلدان أيضا أن تحوِّل مؤسساتها إلى أدوات كفؤة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وأما الخصائص التي اتسم بها شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والمشتركة بين جميع التجارب الإنمائية الناجحة فهي خصائص لا تزال سليمة وهي: المبادئ الأساسية الصحيحة للاقتصاد الكلي، وتحسين الإدارة، وارتفاع معدلات التوفير، والاستثمار في الموارد البشرية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية،

والشـــراكة القويـــة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتوجه إلى التصدير. وهذه الخصائص هي من الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات هادفة لتجنب مخاطر الأزمات في المســـتقبل والتخفيف من شدة هذه المخاطر. وإضافة إلى الجهود الوطنية، تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل مسؤولية ضمان وجود بيئة عالمية تمكينية وذلك من خلال تعزيز التعاون في ميادين التجارة، والاستثمار، والمنافسة، والمالية، وكذلك مسؤولية المساهمة في الاستقرار النقدي بغية جعل العولمة أكثر كفاءة وإنصافاً.

***بداية جديدة***

٥- إن الأونكتاد العاشر، بوصفه أول مؤتمر اقتصادي وإنمائي حكومي دولي رئيسي يعقد في هذا القرن، أتاح لنا فرصة فريدة من نوعها لجرد تجاربنا الأخيرة في مجال العولمة والتفكّر فيها، وللنظر في نقاط القوة والضعف في النهج والسياسات الماضية، ولتحديد التحديات الرئيسية التي تنتظرنا وهي: ضمان الإدماج الفعال لجميع البلدان في الـــنظام الـــتجاري الـــدولي؛ وتحسين القدرات التوريدية؛ والتغلب على مشكلة الديون؛ وتعزيز الالتزام بالتنمية الاجتماعية؛ وضمان المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛ وإيجاد تدفقات مالية كافية للتنمية، بما في ذلـــك معالجـــة الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة استخداماً فعالاً؛ وإجراء إصـــلاحات مؤسســـية؛ وتقليل التقلب المالي؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية. وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي للتركيز على المشاكل الرئيسية في العقود الأخيرة، لا سيما مشكلة الفقر الحاد وتزايد عدم المســـاواة بـــين الدول وداخل الدولة الواحدة، هذه المشاكل التي تهدد الاستقرار الدولي. وفي عالم يعتمد اعتماداً مـــتزايداً عـــلى كثافة المعرفة، يكون تقديم الدعم للتنمية التي تقوم على المعرفة ضرورياً لمشاركة البلدان النامية مشاركة فعّالة في الاقتصاد العالمي.

٦- ويمكن أن تمثل العولمة دافعا قويا وديناميا لتحقيق النمو والتنمية. وإذا أُحسن تدبيرها، أمكن وضع الأسس اللازمـــة للنمو الدائم والمنصف على الصعيد الدولي. ولتحقيق ذلك، من الضروري المثابرة في البحث عن حلول تحظى بتوافق الآراء عن طريق حوار مفتوح ومباشر يراعي المصالح الأساسية للجميع.

٧- وأكد مؤتمر بانكوك بصورة خاصة على ضرورة زيادة تماسك السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يوجد تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على الصعيد الوطني، وبين السياسات عـــلى الصـــعيدين الوطني والدولي. وثمة حاجة أيضا إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعالين فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية والدولية وفقا لذلك.

٨- ويواجه العديد من البلدان صعوبات في التصدي للمنافسة المتزايدة والافتقار إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة. ويتطلب ذلك بذل جهود حاسمة في صالح البلدان التي تواجه خطر التهميش. وفي هذا الصـــدد، ينـــبغي إيلاء أهمية خاصة لأفريقيا التي تتمتع بإمكانات كبيرة، لا تقل عن إمكانات أي منطقة أخرى. وبالنسبة للمجتمع الدولي، وكذلك لكل مجتمع من المجتمعات الوطنية، يكمن الاختبار النهائي في طريقة معاملته لأضعف أفراده. وفي هذا السياق، يؤكد المؤتمر على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نمواً، ويحث المجتمع الدولي على المساهمة في نجاحه.

٩- ويجـــب أن تسترشد السياسة العامة الوطنية والدولية بالتضامن والاحساس القوي بالمسؤولية الأخلاقية، اللذين لا يمثلان واجبين أخلاقيين فحسب، بل يمثلان أيضاً شرطين لازمين مسبقين لتحقيق عالم يسوده الازدهار

والسلام والأمن ويقوم على أساس شراكة حقيقية. وتقتضي هذه الشراكة ترتيبات أكثر شمولية وشفافية ومشاركة في مجـــال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي وذلك بغية كفالة تمتع الجميع بفوائد العولمة على قدم المساواة. وبالإضـــافة إلى ذلـــك، يعتمد نجاح الجهود الإنمائية الدولية على مراعاة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

١٠- ويؤكد المؤتمر على الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالنزاهة والإنصاف، ويقوم على أساس من القواعـــد، ويعمـــل بصـــورة غير تمييزية وشفافة، وبطريقة تقدم فوائد لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وســـينطوي ذلك على أمور منها تحسين إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية إلى الأســـواق، وتســـوية المســـائل المرتـــبطة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة التقنية. ويؤكد المؤتمر من جديد على ضرورة اضطلاع جميع البلدان والمنظمات الدولية بكل ما في وسعها من أجل ضمان بلوغ النظام التجاري المتعدد الأطراف طاقته من حيث تعزيز إدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما أقل البلدان نموا. وينبغي لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تأخذ البعد الإنمائي في الاعتبار. ولا يزال ضمان إحراز تقدم مبكر في جميع هذه المسائل أمرا ملحا بالنسبة للمجتمع الدولي. ويؤكد المؤتمر على دور التكامل الإقليمي ومساهمته في هذه العملية.

***حوار مفتوح ومشاركة تامة***

١١- عـــلى الأونكتاد أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك بوصفه مركز التنسيق داخل الأمـــم المـــتحدة للـــتعامل المـــتكامل مـــع التنمية والمسائل المترابطة في مجالات التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة. وعليه أيضا أن يقوم بدور نشط في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مسائل دعم التجارة والتنمية، هذه المسائل المحددة تحديداً جيداً.

١٢- وكانت إحدى مساهمات الأونكتاد العاشر وعمليته التحضيرية التوصل إلى حوار مفتوح وتبادل صريح للآراء. فقـــد أمكن التوصل في بانكوك إلى درجة كبيرة من الاتفاق على الالتزام الأخلاقي المشترك بتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصـــافا. ويمكن أن يساهم عمل الأونكتاد في تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص، وأن يشكل حواراً مفتوحاً ومنتظماً حول مختلف المسائل التي ترتبط بالتنمية والتي تحظى باهتمام عالمي بين الشركاء في عملية التنمية، بمن فيهـــم القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين. وينبغي له أن يسعى إلى إقامة هذا الحوار المفتوح من أجل المساعدة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

١٣- وقـــد جمـــع المؤتمر بين الشركاء في التنمية من أجل اقتراح حلول عملية ومجدية. وبين الأونكتاد بواعث الأمـــل في إمكانيـــة إقامـــة نظام اقتصادي عالمي أفضل وأكثر إنصافا، في إمكانية تخفيف حدة الفقر، وإصلاح الإختلالات، وتحسين حماية البيئة، فضلا عن إمكانية توفير الأمن للجميع وفرص متزايدة لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بحياة كاملة وذات مغزى. لقد اتفقنا على خطة عمل لتوجيه هذه العملية. وعلينا جميعاً أن نعمل الآن معاً من أجل تحويل الأمل إلى واقع.

## المرفق الخامس

## مؤتمرات الأونكتاد

| السنة | المكان | الموضوع الرئيسي | النتيجة الرئيسية |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٤ | جنيف | نحو سياسات تجارية جديدة من أجل التنمية | مبادئ توجيهية جديدة للتجارة والتعاون الدولي |
| ١٩٦٨ | نيودلهي | نحو استراتيجية عالمية للتنمية | ١٥ مبدأً عاماً لتنظيم العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية التي تفضي إلى التنمية (نظام الأفضليات المعمم وأقل البلدان نمواً) |
| ١٩٧٣ | سانتياغو | التطورات الرئيسية في مجال السياسات منذ الدورة الثانية للأونكتاد | توسيع برنامج العمل<br>ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية<br>فريق الخبراء المعني بالممارسات التجارية التقييدية<br>مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية<br>برنامج العمل بشأن التكنولوجيا |
| ١٩٧٦ | نيروبي | إجراء بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك مقررات بشأن برنامج متكامل على ضوء الحاجة إلى التغير في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية | مجالات جديدة للعمل<br>برنامج متكامل للسلع الأساسية<br>مشاكل الديون في البلدان النامية<br>مدونة دولية لنقل التكنولوجيا<br>مفاوضات بشأن مجموعة من الممارسات التجارية التقييدية |
| ١٩٧٩ | مانيلا | إعادة هيكلة الإطار الاقتصادي الدولي | استعراض التقدم المحرز منذ الأونكتاد الرابع<br>برنامج العمل الجديد الشامل لصالح أقل البلدان نموا<br>تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطنية |
| ١٩٨٣ | بلغراد | التنمية والانتعاش: حقائق | استعراض التقدم المحرز في المجالات المختلفة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الترابط الجديد | العمل في مجال التجارة في الخدمات<br>تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني |
| ١٩٨٧ | جنيف | إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسات | الوثيقة الختامية، وتشمل تقييم الاتجاهات والسياسات والتدابير الاقتصادية في مجالات الموارد لأغراض التنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية وأقل البلدان نموا |
| ١٩٩٢ | قرطاجنة | تعجيل عملية التنمية: التحديات للسياسات الوطنية والدولية في التسعينات | الإعلان والوثيقة الختامية: شراكة جديدة من أجل التنمية<br>التكيف المؤسسي وإعادة صياغة وظائف الأونكتاد<br>الكفاءة في التجارة |
| ١٩٩٦ | ميدراند | العولمة والتحرر: التنمية في مواجهة تيارين قويين | الإعلان والوثيقة الختامية: شراكة من أجل النمو والتنمية<br>الاستجابة لمجالات العمل: العولمة؛ الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا؛ التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية؛ البنية الأساسية للخدمات والتجارة؛ التعاون التقني |
| ٢٠٠٠ | بانكوك | ما بعد توحيد الأسواق | الإعلان وخطة العمل |

## المرفق السادس

## الميزانيات والموظفون

### الميزانية

تأتي الميزانية التشغيلية السنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تموَّل أنشطة التعاون التقني من موارد خارجة عن الميزانية تقدمها الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، وكذلك المنظمات.

### التعاون التقني

تمـــول أنشـــطة التعاون التقني للأونكتاد من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق الاستئمانية التي تتكون من تبرعات من الدول الأعضاء، والميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة للتعاون التقني.

ويعد برنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعترف بالميزة النسبية للأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلق بالتجارة، مصدراً رئيسياً لدعم برنامج الأونكتاد للتعاون التقني، كما يعد شريكاً في عدة برامج عالمية.

وتقدم المساهمات للصناديق الاستئمانية على أساس طوعي من جانب فرادى الحكومات المانحة والمنظمات وقطاع المشاريع والمؤسسات.

وتسهم البلدان النامية أيضا في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وتأخذ هذه المساهمات شكل مساهمات ذات غـــرض عام لصالح بلدان نامية أخرى – مثل المساهمات للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا – أو ترتيبات "تمويل ذاتي" تشمل تقديم خدمات معينة (مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي) من جانب الأونكتاد لتلك البلدان. وتمول مثل هذه الخدمات عادة عن طريق قروض أو منح من البنك الدولي أو المصارف الإنمائية الإقليمية.

ويستخدم الأونكتاد التعاون "الثلاثي"، الذي يشمل تقديم الخدمات التقنية إلى بلد مستفيد من جانب بلد نام آخر، باستخدام الأموال المقدمة من بلد ثالث.

وتدعم الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة أيضا أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ضمن الباب ٢١ (الخدمات الاستشارية الأقاليمية) والباب ٣٣ (حساب التنمية).

## الجدول ١

## الميزانية العادية للأونكتاد

| | ١٩٩٨-١٩٩٩ المصروفات | ٢٠٠٠-٢٠٠١ الاعتمادات | ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المقترح |
|---|---|---|---|
| **الميزانية البرنامجية (بدولارات الولايات المتحدة)**[1] | ٨٨ ١٩١ | ٨١ ٣٧٤ | ٨٢ ٧٦٤ |
| **وظائف الميزانية العادية (عدد الوظائف)** | ٣٩٤ | ٤٠١ | ٤٠٣ |
| الفئة الفنية | ٢٢٧ | ٢٣١ | ٢٣٣ |
| الخدمات العامة | ١٦٧ | ١٧٠ | ١٧٠ |

(١) الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

## الجدول ٢

## جملة مصروفات الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال، ١٩٩٠-٢٠٠٠

*(بملايين دولارات الولايات المتحدة)*

| | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ١٧,٤ | ٧,٨ | ٦,١ | ٦,٨ | ٦,٠ | ٦,٥ | ٥,٨ |
| الصناديق الاستئمانية | ٣,٦ | ١٣,٤ | ١٥,٨ | ١٦,١ | ١٥,٢ | ١٦,٩ | ١٥,٨ |
| الميزانية البرنامجية | ٠,٦ | ٠,٨ | ٠,٥ | ٠,٤ | ٠,٦ | ٢,٠ | ٢,٥ |
| **المجموع** | **٢١,٦** | **٢٢,٠** | **٢٢,٤** | **٢٣,٣** | **٢١,٨** | **٢٥,٤** | **٢٤,١** |

## الجدول ٣

## المساهمات للصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد عن الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠

*(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

| الجهات المانحة[١] | المبلغ |
|---|---|
| استراليا | ٤ ٢٨٨ |
| فنلندا | ١ ٣١٥ |
| فرنسا | ٣ ٢١٦ |
| إيطاليا | ٣ ٦٦٢ |
| اليابان | ١ ٥٤٣ |
| لكسمبرغ | ١ ٧٦٨ |
| هولندا | ٤ ٧٥٤ |
| النرويج | ٤ ٥٧٤ |
| السويد | ١ ٦٣٧ |
| سويسرا | ٦ ٢٤٢ |
| المملكة المتحدة | ٢ ٢٩٦ |
| المفوضية الأوروبية | ٩ ١٦٢ |
| **المجموع** | **٤٤ ٤٥٧** |
| **مجموع المساهمات للصناديق الاستئمانية** | **٦٥ ٢٩٧** |

(١) لا تشمل هذه القائمة سوى المانحين الثنائيين وجهة مانحة واحدة متعددة الأطراف تجاوزت جملة مساهماتها في فترة الأربع سنوات ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولا من دولارات الولايات المتحدة. ويمثل مجموع المبالغ ٦٨ في المائة من جملة المساهمات للصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد.

## المرفق السابع

## منشورات مختارة للأونكتاد ٢٠٠٠

UNCTAD/LDC/2000
تقريرأقل البلدان نموا، ٢٠٠٠
رقم المبيع E.00.II.D.21

UNCTAD/TDR/2000
تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠
رقم المبيع E.00.II.D.19

UNCTAD/WIR/2000
تقرير الاستثمار العالمي: اندماج وحيازة الشركات عبر الحدود والتنمية
رقم المبيع E.00.II.D.20

كتاب التطلعات: إعطاء صوت لمن لا صوت له
Les
El libro de esperanzas

UNCTAD/DITC/TNCD/1
International trade in genetically modified organisms and multilateral negotiations: A new dilemma for developing countries
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/DITE/2 (Vol.V)
أدوات الاستثمار الدولي: خلاصة وافية
رقم المبيع E.00.II.A.14

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/1
The millennium round and developing countries: Negotiating strategies and areas of benefits Paper prepared by Prof. Arvind Panagariya, University of Maryland, Baltimore, USA
G-24 Discussion Paper No. 1
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/2
Interests and options of developing and least-developed countries in a new round of multila teral trade negotiations
Paper prepared by T. Ademola Oyejide, University of Ibadan, Nigeria
G-24 Discussion Paper No. 2
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/3

incidence
G-24 Discussion Paper No. 3
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/4
The standardization of law and its effect on developing economies
G-24 Discussion Paper No. 4
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/5
Exchange-rate policies for developing countries: What have we learned? What do we still not know?
G-24 Discussion Paper No. 5
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/6
Governance-related conditionalities of the international financial institutions
G-24 Discussion Paper No. 6
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/MDPB/G24/7

G-24 Discussion Paper No.7
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/GDS/SEU/3
التعاون بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن لتعزيز الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية

UNCTAD/GP/1999
دليل منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٩

UNCTAD/ITCD/TAB/3
Policy issues in international trade and commodities, Study series no. 2
E-commerce, WTO and developing countries
Sales No. E.00.II.D.23
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITCD/TAB/4
Policy issues in international trade and commodities, Study series no. 3
Assessing the results of general equilibrium studies of multilateral trade negotiations
Sales No. E.00.II.D.24
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITCD/TAB/5
Policy issues in international trade and commodities, Study series no. 5
Tariffs, taxes and electronic commerce: revenue implications for developing countries
Sales No. E.00.II.D.36
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITCD/TAB/6
Policy issues in international trade and commodities, Study series no. 4
What can the developing countries infer from the Uruguay round models for future negotiations?
Sales No. E.00.II.D.25
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITCD/TAB/7
Policy issues in international trade and commodities, Study series no. 6
Industrial policy and the WTO
Sales No. E.00.II.D.26
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITCD/TED/4
التجارة الدولية وحماية البيئة في مدغشقر
رقم المبيع F.99.II.D.18

UNCTAD/ITCD/TED/5
المطاط والبيئة: وقائع حلقة العمل المشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والفريق الدولي لدراسة المطاط
رقم المبيع E.00.II.D.210

UNCTAD/ITCD/TSB/10
جدول العمل الإيجابي والمفاوضات التجارية المقبلة
رقم المبيع E.00.II.D.8

UNCTAD/ITCD/TSB/2
العولمة والنظام التجاري الدولي: القضايا المتعلقة بقواعد المنشأ

UNCTAD/ITCD/TSB/9
الاتفاقات الدولية والنفط وسياسات الطاقة

UNCTAD/ITE/EDS/Misc.18
استراتيجيات التنمية وخدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: وقائع أربعة اجتماعات خبراء حكومية دولية، المجلد الأول
meetings. (Parts I-III). Vol. 1

UNCTAD/ITE/EDS/Misc.18
استراتيجيات التنمية وخدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: وقائع أربعة اجتماعات خبراء حكومية دولية، المجلد الثاني

UNCTAD/ITE/IIA/2
معاهدات الاستثمار الثنائية ١٩٥٩-١٩٩٩

UNCTAD/ITE/IIP/9
ATAS XII : The role of publicly funded research and publicly owned technologies in the transfer and diffusion of environmentally sound technologies
Sales No. E.00.II.D.37
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/ITE/IIP/Misc.17
استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا
رقم المبيع E.99.II.24

UNCTAD/ITE/IIP/Misc.19
استعراض سياسة الاستثمار في بيرو
رقم المبيع E.00.II.D.7

UNCTAD/ITE/IIP/Misc.21
نظم الاستثمار في العالم العربي: قضايا وسياسات
رقم المبيع E/F.00.II.D.32

UNCTAD/ITE/IPC/Misc.3
الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة استقصائية عالمية
رقم المبيع E.00.II.D.5

UNCTAD/ITE/TED/1
إدماج الأداء البيئي والمالي على مستوى المؤسسات
رقم المبيع E.00.II.D.28

UNCTAD/OSG/DP/145
Copyrights, competition and development: The case of the music industry
Discussion Paper No. 145
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/146
Foreign investment in developing countries: Does it crowd in domestic investment?
Discussion Paper No. 146
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/147
Globalization and the South: Some critical issues
Discussion Paper No. 147
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/148
The debate on the international financial architecture: Reforming the reformers
Discussion Paper No. 148
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/149
What did Frederick List actually say? Some clarifications on the infant industry argument
Discussion Paper No. 149
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/150
Globalization, technology transfer and skill accumulation in low-income countries
Discussion Paper No. 150
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/151
Financial modernization legislation in the United States. Background and implications
Discussion Paper No. 151
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/OSG/DP/152
Asian crisis: Distilling critical lessons
Discussion Paper No. 152
[بالإنكليزية فقط]

UNCTAD/RMT(2000)/1
استعراض النقل البحري، ٢٠٠٠
رقم المبيع E.00.II.D.34

– – – – –